مجلة كلية الآداب

مجلة دورية علمية محكمة

نصف ســنوية

العدد الثامن والأربعون
أكتوبر ٢٠١٧

مجلة كلية الآداب.. مج ١، ع ١ (أكتوبر ١٩٩١م) .
بنها : كلية الآداب . جامعة بنها، ١٩٩١م
مج؛ ٢٤ سم.
مرتان سنويا (١٩٩١) وأربعة مرات سنويا (أكتوبر ٢٠١١) ومرتان سنويا (٢٠١٧)

١ . العلوم الاجتماعية . دوريات . ٢. العلوم الإنسانية . دوريات.

مجلة كلية الآداب جامعة بنها

مجلة دورية محكمة

العدد الثامن والأربعون

الشهر : أكتوبر ٢٠١٧

عميد الكلية ورئيس التحرير : أ.د/ عبير فتح الله الرباط

نائب رئيس التحرير : أ.د/ عربى عبدالعزيز الطوخى

الإشراف العام : أ.د/ عبدالقادر البحراوى

المدير التنفيذى : د/ أيمن القرنفيلى

مديرا التحرير : د/ عادل نبيل الشحات

: د/ محسن عابد محمد السعدنى

سكرتير التحرير : أ/ إسماعيل عبد اللاه

رقم الإيداع ٦٣٦١ : ٦٣٦٣ لسنة ١٩٩١

ISSN: 1687-2525

المجلة مكشفة من خلال اتحاد المكتبات الجامعية المصرية

ومكشفة ومتاحة على قواعد بيانات دار المنظومة على الرابط:

http://www.mandumah.com

ومكشفة ومتاحة على بنك المعرفة على الرابط:

http://jfab.journals.ekb.eg

هيئة تحرير المجلة

أ.د/عبير فتح الله الرباط	عميد الكلية ورئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
أ.د/عربى عبدالعزيز الطوخى	نائب رئيس التحرير
أ.د/عبدالقادر البحراوى	الإشراف العام
د/أيمن القرنفيلى	المدير التنفيذى
د/عادل نبيل	مدير تحرير المجلة
د/محسن عابد السعدنى	مدير تحرير المجلة
أ/إسماعيل عبد اللاه	سكرتير التحرير

تاريخ وتطور أعمال التأمين في مصر

١٨٨٢: ١٩٥٢م

د/ إيمان عبد الله التهامي محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب جامعة دمياط

مقدمة:

إن أعمال التأمين بكل أنواعه من الأنشطة الاستثمارية الاقتصادية التي ظهرت في أوروبا لأعمال النهضة والرقي وأعمال التعمير التي كانت أهم ملامح التطور الأوروبي الحديث منذ القرن الثالث عشر الميلادي ، وعلي امتداد القرون التالية ، وأعمال التأمين راسخة قديمة في المجتمع الأوروبي .

أما في مصر فإن أعمال التأمين بدأت متأخرة جداً، وكان ذلك مصاحباً لمجئ الأجانب وتدفقهم علي مصر فرادي وجماعات . وكانت البداية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأخذت في التزايد التدريجي حتي كانت ذروتها في بداية القرن العشرين . مع مجئ الاحتلال الإنجليزي وتمكنه من حكم مصر والسيطرة علي كل مواردها المالية . وكان هذا هو المناخ المثالي لتدفق شركات التأمين وممارسة نشاطها في مصر ، فالاحتلال الإنجليزي هو الحامي والضامن لوجود الجاليات الأجنبية والتي تزايدت أعدادها بدرجة كبيرة في القاهرة والإسكندرية وعواصم المديريات وحتي في المدن الصغيرة ومختلف القري . ومن أهم ضمانات عمل شركات التأمين وجود الإمتيازات الأجنبية التي أعطت للأجانب حقوقاً وتميزاً عن كل المصريين وجعلت الإمتيازات من الأجانب دولة داخل الدولة ، قوي ذلك من وجودهم وزيادة أنشطتهم في كل المجالات الاقتصادية التي أتت إليهم بالأرباح الوفيرة واستدعي ذلك أهمية وجود شركات التأمين .

ومن أهم العوامل التي شجعت شركات التأمين الأجنبية أن المصريين لا قبل لهم بهذا النشاط ولم يألفوه من قبل ، والأخطر من ذلك أنه يعتبر عمل محرم شرعاً فلو سألت مصريا أن يؤمن علي حياته لأستهجن الفكرة واستغربها وبالتالي يرفضها فوراً ويقول "أن الحياة ملك للخالق رب العرش العظيم ".فالله واهب الحياة وله الأمر والنهي. وهذا الرفض من كل قطاعات المجتمع المصري، وكما نعرف أن السواد الأعظم من المصريين مجتمع فلاحين تنتشر الأمية والجهل والفقر بينهم ، ولم يسمعوا

في القري التي يعيشون فيها عن تلك الأعمال الغريبة من أعمال التأمين وحتي في أكثر المدن .

والسؤال الآن . لمن أنشأت تلك الشركات في مصر ؟

أنشأت شركات التأمين في مصر منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهي جميعا فروع لشركات أجنبية مسجل أصولها خارج مصر ونشاطه داخل مصر للتأمين علي الأنشطة الاقتصادية الحديثة التي مارسها الأجانب مثل شركات التجارة بأنواعها وكانت شركات كبري مثل شركات بنزايون " بن صهيون " وهي شركة يهودية مع غيرها من الشركات مثل محلات شيكوريل وعمر أفندي وغيرهم من المئات من المحلات التجارية الكبري التي امتلكها الأجانب وأكثرهم من اليهود ، ومختلف محالج القطن والتجارة فيه ، والشركات الصناعية ، وحتي أعمال الخدمات في النقل والاتصالات كلها شركات أجنبية ، وغير ذلك كثير الكثير .

هذه الأعمال الأجنبية كانت هي هدف ومجمل نشاط وعمل شركات التأمين والتي هي الأخري أجنبية خالصة فقد خابروه وعرفوا نشاطه في بلادهم ، وفيه فوائد وحماية لرؤوس أموالهم والمخاطر التي يتهددها رأس المال من كوارث أو حوادث أو ظروف طارئة . فيكون التأمين علي هذا النشاط مكملا له ومتمماً لأهدافه ، وباعث علي الأمن والطمأنينة في نفوس الشركات والمستثمرين الأجانب ،ومن سايرهم من قلة من المصريين بعد أن تطورت وزادت أعمال التأمين . والمصريين الذين ساهموا قلة محدودة جداً وهم من الأتراك أو المتمصرين والباشوات أصحاب الأعمال والجاه والنفوذ.

وجاءت أرباح شركات التأمين كبيرة جداً ومشجعاً لزيادة أعدادها ونشاطها وقد وصل عددها إلي ١٨٠ شركة تامين حتي عام ١٩١٠م ، ولم يكن بينها إلا شركة مصرية سجلت أوراقها في مصر ، فلم تكن شركة مصرية إلا بالتسجيل في مصر فقط لأن المؤسسين وأصحاب رؤوس الأموال جميعهم من الأجانب ، وكانت تلك هي

شركة التأمين الأهلية التي أسست في عام ١٩٠٠م ، ولم يسجل شركة تأمين أخري في مصر إلا عام ١٩٢٨م ، وكانت تلك هي شركة الإسكندرية للتامين أسست في مدينة الإسكندرية ، وهذه الشركة ايضاً عدد المؤسسين ١٢ من الشركاء وجميعهم من الأجانب المقيمين في الإسكندرية ما عدا إثنين فقط من المصريين وهما أمين يحي باشا وأحمد يحي باشا من أسرة يحي المشهورة في الإسكندرية بنشاطها المالي والاقتصادي ومن ذوي الأملاك ، وأحمد يحي شقيق عبد الفتاح يحي باشا رئيس وزراء مصر .

فمساهمة أمين وأحمد يحي مساهمة مفيدة لهذا النشاط الأجنبي فالأجانب يختارون بعناية من يشارك معهم في تلك الأنشطة التي لا قبل للمصريين بها عهد من قبل .

توالت بعد ذلك زيادة شركات التأمين في مصر ، فقد تأسست بعد عام ١٩٢٨ م عدد تسع شركات تأسست جميعها في الإسكندرية ما عدا شركتين فقط تأسستا في القاهرة ، وهذه الشركات تأسست في عام ١٩٥١ م، أي أنها أسست مع استمرار وجود الإحتلال الإنجليزي ، وظلت اجنبية في توجهها ونشاطها بالرغم من زيادة المد الوطني والمطالبة بتمصير النشاط الأجنبي وبعد عام ١٩٣٦م ، أصدرت الحكومات المتعاقبة ما يشجع علي تمصير النشاط الأجنبي والحد من نفوذه . وجاء الأمل والرجاء لكل المصريين علي الاقتصاد المصري بظهور طلعت باشا حرب الذي نادي بتأسيس بنك مصري خالص في إدارته ورأس ماله وإدارته.

وبالفعل نفذ طلعت باشا حرب فكرته بالتدريج وكان ضمن إنجازاته الوطنية تأسيس شركة تأمين مصرية عام ١٩٣٤م ، كأول شركة تأمين وطنية خالصة الغرض منها تمصير نشاط أعمال التأمين ، وتوظيف المصريين في تلك الشركات ليعتادوا علي تلك الأعمال فيستفيدوا بالخبره الكافية التي تسمح لهم بالاستقلال والعمل الحر في نشاط أعمال التأمين بكل فروعه .

ونتيجة لنجاح فكرة طلعت حرب ، أخذ الأجانب والإحتلال الإنجليزي يتربصون بطلعت حرب فوضعوا العراقيل أمام نشاطه بهدف إفشال مشروعه القومي وبالفعل نجحوا في الإيقاع بالبنك وشركاته التي صفي أكثرها وأنتهي الأمر بصدمه طلعت باشا الذي أصيب بمرض سريع أودي بحياته عام ١٩٤١م . إلا أنهم فشلوا في الوقوف أمام المد الوطني وفشلوا في إخماد الأمل والرجاء في تحرير الاقتصاد المصري ، الذي نادي به طلعت حرب ومات في سبيله ، وقد ترك المثل والقدوة لما يلي من سنوات في التحرر من السيطرة الأجنبية وغلبة رأس المال الأجنبي علي رأس المال الوطني.

.....

محمد علي وبناء مصر الحديثة بدون قروض واستثمارات أجنبية :

عاشت مصر تحت الحكم العثماني حياة إنغلاق وانعزال، وقد رسم تلك السياسة الوالي العثماني والتي هي مقررة من قبل السلطان الجالس على عرش السلطنة في عاصمة الخلافة ، واستمر ذلك طوال مدة حكمهم التي امتدت من عام ١٥١٧م وحتى مجيء الحملة الفرنسية في عام ١٧٩٨م والتي كانت بداية الإنفتاح على الغرب المتقدم([1]) .

رحلت الحملة الفرنسية عن مصر عام ١٨٠١م ودخلت بعدها البلاد في أحداث كثيرة حتى مجيء محمد علي الذي حكم مصر بإرادة الشعب من عام ١٨٠٥ م وحتى عام ١٨٤٧م (٢).

ويعتبر فترة حكم محمد علي والتي امتدت لأكثر من أربع عقود، من أهم فترات تاريخ مصر الحديث ، فهو الوالي العبقري باني نهضة مصر وتقدمها بفضل عقله الراجح وفكره المستنير ونقله عن الغرب كل ما يفيد أعمال الرقي والعمران وانفتاحه على مختلف أنواع الثقافات في كل أنحاء العالم، وأبتدأ في بناء الجيش والأسطول

وبفضلهما وسع من ممتلكات مصر في آسيا وإفريقيا وكون إمبراطورية مصر فكان الغرب المستعمر له بالمرصاد وأعاد أملاكه إلى حدود مصر الطبيعية في عام ١٨٤٠م.

لم يلجأ محمد علي في أعمال نضهة مصر ورقيها إلى القروض الأجنبية واعتمد فقط على موارد البلاد، وأخذ من الأجانب ما يفيد فقط وترك كل ما لا يفيد ، ولم تكن قد بدأت بعد البنوك الأجنبية التي جلبت معها استثمار أموالهم و مشاريعهم المختلفة في التمويل وأعمال التأمين(٣).

النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية الاستثمارات الأجنبية والقروض:

أنتهى عصر محمد علي وبعده ، إبراهيم باشا ، ثم عباس باشا الأول الذي قتل في يوليو ١٨٥٤ وكان عصره تخلف ورجعية ، ثم جاء حكم سعد باشا ابن محمد علي وانتهى حكمه بكثير من أعمال النهضة والتقدم عام ١٨٦٣م، ليبدأ حكم إسماعيل بن إبراهيم بن محمد علي واستمر حتى خلعه في يونيو ١٨٧٩ م.

ومع حكم كل من سعيد باشاوالخديوى إسماعيل تدخل مصر النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبدأ من عهد سعيد باشا تهيئة المناخ وبداية فتح باب الهجرة للأجانب إلى مصر وما يتبعهم من أموال ومشاريع أجنبية بدأت متواضعه فى عهد سعيد، وكان أهمها على الإطلاق بداية حفر قناة السويس والتى بدأ معها أول القروض الأجنبية عام ١٨٦٢م . وكانت بداية القرض بمبلغ ٤٠ مليون فرنك ثم زادت حتى وصلت قيمة القروض الى ٦٠ مليون فرنك فى نهاية عهد سعيد باشا(٤).

وأخذت مصربالإستغراق فى الأستدانة من إنجلترا وفرنسا وغيرهما وما يتبع ذلك من زيادة هجرة الأجانب وتدفقهم إلى مصر بأعداد كبيرة فى عهد سعيد وإسماعيل باشا وبداية الإحتلال الإنجليزي ففى عهد سعيد باشا بلغ عدد الأجانب فى الإسكندرية والقاهرة فقط حوالى ٢٢ الف من جنسيات أوروبية مختلفة هذا عدا قلة أخرى منتشرة فى مختلف أنحاء مصر(٥).

وجاء عهد إسماعيل والذي كانت ميولة أوروبية خالصة وأراد ان يجعل مصر قطعة من أوروبا ومن القاهرة بريساً ثانية وكانت مشروعاتة لا تتناسب مع واقع بلاده، وكل ما تم تحقيقة فى الغرب في قرون، يريد إسماعيل أن ينجزة خلال سنوات قلائل إضافة أنه كان مبذراً مسرفا (٦).

شجع ذلك الأجانب على المجئ إلى مصر بأعداد تتزايد باستمرار ففى عام ١٨٦٣م مع بداية حكم إسماعيل دخل مصر ٣٤ الف أجنبي وفى عام ١٨٦٤م مبلغ عددهم ٥٦ الف وفى العام التالي ١٨٦٥م زادت أعدادهم الى ٨٠ الف واستمرت هذه الزيادة حتى نهاية عهد إسماعيل فقد وصل عددهم الى ٨٥ فى عام ١٨٧٨م(٧). وكانت الكارثة الأكبر فى عهد إسماعيل باشا هى تزايد عقد القروض السنوية والتى يتبعها الاستثمارات الأجنبية وأعمال البنوك والتأمين بمختلف أنواعه.

والجدول رقم (١) التالى يوضح قيمة تلك القروض من عام ١٨٦٤ /١٨٧٣م (٨).

جدول رقم (١)

تاريخ القرض	قيمة القرض	الفائدة	البنك المقرض
١٨٦٤ م	٥.٧٠٤.٢٠٠	٧ %	فرهليم وجوس . لندن
١٨٦٥ م	٣.٣٨٧.٣٠٠	٧ %	الانجليزي المصري. لندن و باريس
١٨٦٦ م	٣.٠٠٠.٠٠٠	٧ %	فرهليم وجوس . لندن
١٨٦٧ م	٢.٠٨٠.٠٠٠	٧ %	الامبراطوري العثماني لندن و باريس
١٨٦٨ م	١١.٨٩٠.٠٠٠	٩ %	المصري العام لندن و باريس و الاسكندرية
١٨٧٠ م	٧.١٤٢.٨٦٠	٧ %	الفرنسي المصري لندن و باريس
١٨٧٣ م	٣٢.٠٠٠.٠٠٠	٧ %	أوبنهايم

ويضاف إلى هذه القروض ، قرض عام ١٨٧٨م وقيمتة ٨.٥٠٠.٠٠٠ جنيه إنجليزي وديون أخرى مثل دين الرزنامة، وثمن أسهم مصر فى قناة السويس وما أخذ من الأوقاف الخيرية وبيت المال ومطلوبات من الحكومة لم تدخل فى تسوية وغير ذلك من ديون هنا وهناك حتى بلغ مجمل الديون فى آخر أيام إسماعيل ما قيمتة ١٢٦.٣٥٤.٣٦٠ جنية إنجليزى (٩).

ولكن ما هى علاقة تلك القروض وتدفق الأجانب على مصر بأعمال التأمين بفروعها، هذا كله من مشروعات التأمين والتى زاولها هؤلاء الأجانب ومارسوها بخبرة واقتدار.

ويستمر تزايد وتدفق الأجانب مع بداية الإحتلال الإنجليزي وإن توقفت أعمال القروض لتدخل مصر فى مرحلة تسديد تلك القروض وفوائدها وما جاء الإحتلال إلا للوفاء بتلك القروض وتسديدها بالكامل لأصحابها الأجانب من مختلف الجنسيات وكانت فوائدها فى بعض الأحيان تفوق قيمتها من جراء القدم وإهمال السداد(١٠).

الإحتلال الإنجليزي و تشجيع الأجانب وأعمال التأمين :

خططت إنجلترا ورسمت سياستها على ضرورة إحتلالها لمصر في إطار مفهومها لإمبراطوريتها التي لا تغيب عنها الشمس، ولابد وأن يكون إحتلالها لمصر تتويجاً لسياستها وتقوية وجودها في البحر المتوسط في الطريق إلى مستعمراتها في الهند ولتقوية صراعها الإستعماري أمام فرنسا وباقي الدول وليس أقل أهمية موقع مصر وموردها الاقتصادية المتاحة وسوقاً دائما لمنتجاتها ومستورداً لتجارتها في إفريقيا وآسيا. وكان لابد من إيجاد ذريعة ومبرراً للغزو والإحتلال وكان مدخلها في ذلك تدبير مذبحة الأسكندرية التي قتل فيها بعض الأوروبيين ومن ثم إدعاءات أن المصريين يقتلون الأجانب وأن هناك خوف على حياتهم وخوف على ديون الأجانب وفوائدها واجبة السداد. فحاصرت السفن و البوراج الإنجليزية الأسكندرية واستمرت في ضرب قلاعها واستحكاماتها حتى سقطت ودخل الإنجليز المدينة ثم باقي دول القطر المصري على أسنة الرماح و تشتت جنود عرابي وهزيمتهم في التل الكبير ومحاكمة عرابي التي أنتهت بنفيه خارج مصر ليخلو الجو للإنجليز وأعوانهم من الإقطاعيين والباشوات والجاليات الأجنبية (١١).

شجع الإحتلال الإنجليزي على قدوم الأجانب وزيادة إعدادهم في مصرعما كانوا عليه من قبل ليكون هناك الأعداد الكافية منهم لممارسة الاستثمار وتوظيف الأموال وأعمال التأمين.

عوامل تأسيس الأجانب لشركات التأمين في مصر:

١- الاحتلال الإنجليزي :

ذكرنا قبلاً كيف أحتلت إنجلترا مصر في يوليو عام ١٨٨٢م ، وجاء هذا الأحتلال مشجعاً للجاليات الأجنبية على أختلاف جنسياتها ، فقد كان الاحتلال سنداً لهم ومشجعاً على إقامتهم وزيادة أعدادهم ، فقد حال الاحتلال ومنع أية تيارات عدائية من الوطنيين تجاه الأجانب ، فقد كان الأحتلال شفيعاً وسنداً مساعداً على أنشطتهم وحامياً لها، وخاصة إذا كانت أنشطة لا تتفق وهوى وميول المصريين خاصة من المسلمين على خلاف عاداتهم وأنظمة حياتهم (١٢) .

٢- هجرة الأجانب وزيادة أعدادهم في مصر بعد الاحتلال :

زادت أعداد الأجانب في مصر بعد الاحتلال بدرجة كبيرة عما كانوا عليه قبل الأحتلال، فإذا كانت أعدادهم قبل الأحتلال مباشرة قد وصلت إلى ٩.٨٨٦(١٣). فإنها قد زادت حتى وصلت إلى ١١٣.٠٠٠ أجنبياً من مختلف الجنسيات و على الأخص من اليونانيين والإيطاليين والإنجليز والفرنسيين و غيرهم(١٤). وفي عام ١٩٠٧م زادت أعدادهم إلى ١٤٧.٠٦٣ (١٥)، واستمرت زيادتهم في الإحصاءات العشرية التالية ففي عام ١٩١٧م بلغ عددهم ١٧٤.٧٦٨ بالرغم من ظروف الحرب العالمية الأولى(١٦)، وفي إحصاء عام ١٩٢٧م بلغ عددهم ٢٢٥.٦٠٠ (١٧)، وتناقص أعداد الأجانب في مصر بعد ذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية و بسبب مؤتمر مونترو عام ١٩٣٧م الذي ألغيت فيه الإمتيازات الأجنبية(١٨)، وغير ذلك من الأسباب والتي كان أهمها أيضاً المد الطني وأعمال التمصير (١٩).

٣- إحجام المصريين عن توظيف أموالهم في أعمال التأمين وفوائد البنوك:

أحجم المصريين عن توظيف أموالهم و استثمارها كودائع في البنوك المختلفة، أو شركات التأمين لأنواعها، وذلك من منظور قناعتهم أن الدين الإسلامي يحرم تلك الفوائد و تعتبر في نظر أكثريتهم أنها ربا، و الربا محرم في الشريعة الإسلامية، وإذا أودع المصريون أموالهم في البنوك فإن ذلك يكون إيداع للأموال بدون الحصول على فوائدها ومن ثم أتجه المصريون إلى إيداع أموالهم وصرفها فقط في شراء الأراضي الزراعية و العقارات المبنية (٢٠).

وكانت تلك فرصة سانحة ومن أهم عوامل مجيء الأجانب إلى مصر والمشاركة في تلك الشركات وأوجه الاستثمار المتوفرة وزادت المكاسب المضمونة (٢١)، والتي كان منها شركات التأمين التي بدأت عملها بشكل ملحوظ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وازدات مع النصف الأول من القرن العشرين (٢٢)، وكانت شركات التأمين بالذات تشكل بالنسبة لهم قلق زائد ورفض للمشاركة فيها والأكثر من ذلك رفض لفكرتها و نشاطها الذي أعتبروه محرم وغير آمن(٢٣).

وقد تحدث وكتب كرومر عن أثر الدين الاسلامي وشريعته على المصريين وسلوكهم وعاداتهم والاختلاف الكبير بينهم وبين الأوربيين في مصر، وتوقف عند أن الشريعة الاسلامية تحول دون توظيف وإيداع أموالهم واستثمارها في البنوك والشركات المختلفة والتي منها شركات التأمين ، وأعتبر المصريون أن إيداع أموالهم و توظيفها في البنوك والشركات الأجنبية نوع من أنواع الربا وهو محرم شرعاً (٢٤).

كان هذا الإحجام وعدم المشاركة من السواد الأعظم من المصريين فرصة ذهبية للأجانب الذين جاءوا إلى مصر فرادى وجماعات لينهلوا من تلك الفرص المتاحة و التي تحقق لهم المكاسب الكبيرة و الأرباح الوفيرة.

وأعتبر دافيدس لاندز هذا المجال عند المصريين أمراً مشجعاً للأوربيين للهجرة إلى مصر والمشاركة في مشاريع واستثمارات بنكية حكومية في أرض بكر متعطشة

لتلك المشاريع ممكن وصفه أنه سوقا منعشاً ([٢٥]) . لتوظيف الأموال في البنوك و أعمال الرهن و الشركات المختلفة و الكثيرة و التي كان منها شركات التأمين بأنواعها المختلفة .

٤- زيادة حركة التجارة و الإنتعاش الاقتصادي :

جاءت شركات التأمين إلى مصر في مناخ جاذب لها وأرضية خصبة لازمة للممارسة والعمل في مراحاتها و جنباتها وأهم علامات هذه الخصوبة هو الانتعاش الاقتصادي في مصر الذي جاء ملازماً لحكم إسماعيل باعتماده مشاريع كثيرة متعدده تحتاج إلى أموال كثيرة و خبرة الأجانب وكان أهمها قناة السويس التي كانت فاتحة الفتوح للمشروعات الأجنبية ومد خطوط السكك الحديدية بأنواعها والمرافق وأعمال التعمير في المدن المصرية و مدينتي القاهرة و الأسكندرية ، ومشاريع الري والصرف فعهد إسماعيل كله عهد المشاريع و المرافق و الأعمال الكبيرة ، نعم إنها أدت إلى إفلاس مصر وهذا اليس موضوعنا و لكنها أدت على النقيض من ذلك إلى إثراء الأجانب و تحقيقهم مكاسب ضخمة من تلك المشاريع و الشركات([٢٦])، ومن تلك الشركات جاءت شركات التأمين التي كثرت أعدادها بداية من عهد إسماعيل و كانت في بدايتها فروع لشركات أجنبية مسجلة في بلادها الأصلية في أوروبا([٢٧]).

ومما لاشك فيه أن عصر إسماعيل وكما ذكرنا يمثل عصراً زاهراً للأجانب في اغتنامه بزيادة أموالهم و استثماراتهم التي حققت مكاسب كبيرة وجاء بعد ذلك الإحتلال الإنجليزي الذي نظم موارد الدولة في عهد اللورد كرومر و العهود التي تليه بحيث أصبح الأجانب بشركاتهم تغتنم الفرص بتغطية الكثيرمن العقود والإرساليات التجارية التي أمدتها بالسيولة المطلوبة و انعكس ذلك على الأسواق والتي كانت شركات التأمين من أهم الشركات التي اغتنمتها بتغطية مخاطر تلك المعاملات سواء كانت في الخوف من إحتمالات السرقة والحريق وحوادث الإتصالات في البحر و البر

وحتى في الجو، كان الرواج التجاري وانتعاش السوق هي الفرصة الذهبية و المناخ المناسب الذي استفادت منه شركات التأمين فزادت من نشاطها و مكاسبها([٢٨]).

٥- الإمتيازات الأجنبية :

مما لا شك فيه أن الإمتيازات الأجنبية التي استفاد منها الأجانب في مصر كانت من أهم أسباب رواج نشاط وتحصين وجودهم وتأمين أعمالهم وزيادة مكاسبهم ، ينطبق ذلك على كل النشاط الأجنبي وينسب بالقطع على شركات التأمين، و التي كانت ميداناً و نشاطاً جديداً غير مألوفاً. والإمتيازات جعلت من الأجانب دولة داخل الدولة ومنحت الإمنيازات للأجانب من بداية العصر العثماني([٢٩])، واستمرت تطبق في مصر إلى أن قررت معاهدة مونترو في عام ١٩٣٧م تنظيم إلغاء الإمتيازات الأجنبية في مصر وكذلك إلغاء المحاكم المختلطة على أن يطبق هذا الإلغاء بعد فترة إنتقالية تستمر حتى تختفي تماماًفي ١٩٤٩/١٠/١٤م ، والقصد من ذلك إعطاء الأجانب فرصة الوقت الكافي ليتلائم و يتعايش الجميع مع الوضع الجديد بعد الإلغاء([٣٠]).

وامتيازات الأجانب تنحصر في الإمتياز القضائي و التشريعي و الإمتياز المالي (الضرائب) وحرمة المسكن و الحرية الشخصية([٣١]).

وبتطبيق أثر وأهمية الإمتيازات الأجنبية على شركات التأمين لوجدنا أنها كغيرها من الأنشطة الأجنبية استفادت إفادة قصوى وشاملة، بحيث جعلنا أن نقول أنه لولا تلك الإمتيازات لهجر الأجانب مصر وتركوها فقد كانت لهم سندا و مشرعاً لكل أعمال المخالفات و الحيل التي أرتكبوها وجعلت أستفادتهم مضاعفة لكن على حساب حقوق المصريين وحريتهم و الاقتصاد المصري لا ليكون في خدمة مصر والمصريين بل في خدمة الأجانب و الدول التي جاءوا منها([٣٢]).

وبين أوراق و كشوف بعض تلك الشركات مثل شركة الشرق للتأمين نجد كيف أن مدير الشركة الأجنبي وجهازها الإداري قد تحايل على القانون وقواعد العمل التي

حددت من قبل مصلحة الشركات في أرتكاب الكثير من المخالفات، التي أضر بمصالح العاملين من المصريين والأمور المالية دون عمل حساب للإدارة المصرية فالمهم مكاسبهم و أرباحهم وحصانة و حقوق العاملين من الأجانب([٣٣]).

والأمر المؤكد أن الإمتيازات الأجنبية كانت أحد أهم أسباب تلك المخالفات من شركات التأمين العاملة في مصر والتي ألحقت الخسارة للاقتصاد وإهدار لكرامة المصريين و إستقلالهم.

وتأتي المحاكم المختلطة لتكون أحد أزرع الإمتيازات الأجنبية بل والأخطر على الإطلاق في الوقوف في صف الأجانب على طول الخط وتختص بالنزاع وخلافهم مع غيرهم من الوطنيين، فهي تختص دون غيرها بالحكم في الدعاوى في المواد المدنية و التجارية الواقعة بين الأهالي و الأجانب أو بين الأجانب المختلفي الجنسية ما عدا ما يتعلق بالأحوال الشخصية([٣٤]).

وقد نشأت المحاكم المختلطة في يونيو ١٨٧٥م([٣٥])، وألغيت وفقا لقرارت مؤتمر مونترو في عام ١٩٤٩ م كما سبق وأن ذكرنا ، ولكن بعد سنوات طويلة من نشاطها وجلساتها التي أعطت للأجانب حقوقاً وممارسات مكنت من نشاطهم وشركاتهم التي منها شركات التأمين التي استفادت إفادة قصوى وعلى امتداد سنوات نشاطها وبتأثير من الإمتيازات وتحكيم و تشريع من المحاكم المختلطة.

شركات التأمين العاملة في مصر :

بدأت أنشطة وأعمال شركات التأمين في مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وهي أنشطة وأعمال لم يكن للمصريين بها عهد من قبل، ولو سألت مصرياً من أبناء الريف أو حتى المدينة أن يؤمن على حياته في ذلك الوقت، لأستهجن ورفض واستغرب هذا النشاط فهو في نظرهم عمل محرم فكيف يؤمن الإنسان على حياته التي هي ملك لخالقها رب العرش العظيم ، وسبق أن ذكرنا أن أنشطة الاستثمار في البنوك وغيرها أعتبرت عند عامة المصريين عملاً ربوياً

مرفوضاً، وكانت تلك الأفكار والمعتقدات فرصة كبيرة لعمل الأجانب وأن يشمل هذا النشاط جالياتهم ومن سار على شاكلتهم من المصريين المتأوربين والذين يدورون في فلكهم و الباشوات والأتراك، وأخذ المصريون يمارسون تلك الأنشطة بالتدريج وعلى إستحياء وبدأ ذلك واضحاً مع تطور التعليم ورقي النهضة و ظهور القادة المصريين الذين شرعوا وأنشأوا تلك الأنشطة و التي منها أعمال التأمين، نذكر أهم هؤلاء القادة طلعت باشا حرب([٣٦]). رائد الاقتصاد المصري الحديث بلا منازع، شجع على ذلك أيضاً في مصر المصريين([٣٧])، غير المسلمين من المسيحيين و اليهود المصريين، وأصحاب الحمايات رغم قلة أعدادهم، إلا أن هؤلاء كانوا النواه والمشجع والمشارك في أنشطة وشركات التأمين والبنوك الأجنبية في فروع ومختلف أنحاء مصر.

بداية شركات التأمين في مصر كفروع لشركات أجنبية مسجلة في أوروبا :

بدأت شركات التأمين في آخر سنوات النصف الثاني من القرن التاسع عشر وقد كتب في ذلك كروتشلي[٣٨] يقول: "في عام ١٩١٠م كتبت إحدى الهيئات المتخصصة في شركات التأمين فذكرت أنه : في عام ١٨٩٠م (تقريباً) كان هناك في مصر عشرون شركة من شركات التأمين سجلت أوراقها و أعتمدت في مصر وبعد ذلك بعشر سنوات في عام ١٩٠٠ م زاد عدد تلك الشركات حتى بلغت ٧٥ شركة ، وفي عام ١٩١٠م زادت زيادة كبيرة حتى بلغت ١٨٠ شركة تأمين و التي لم يكن من بينها إلا شركة واحدة فقط سجلت كشركة مصرية، ومعظم هذه الشركات كانت من شركات التأمين على الحياة، والتأمين ضد الحريق، وضد حوادث النقل البحري، وعدد قليل منها شركات تأمين ضد أعمال الشركات(٣٩).

وواضح مما كتب كروتشلي إلى أي حد كانت كثرة شركات التأمين وزيادة أعدادها بدرجة كبيرة ، وهي شركات سجلت أوراقها في الخارج في البلاد التي كانت تتبعها بالعواصم الأوربية، ثم مارست تلك الشركت عملها في مصر، دون أية رقابة من

الحكومة المصرية، ولا سلطان عليها أبداً إلا من العواصم الأوربية التي أنشأت فيها الشركات الأصلية([٤٠]).

وجاءت توكيلات التأمين لتلك الشركات الأجنبية لتحمي استثمارات الأجانب التي تدفقت إلى مصر في تلك الفترة من آخر سنوات القرن التاسع عشر، فتوكيلات شركات التأمين البريطانية كانت تغطي المصالح البريطانية وشركات التأمين الفرنسية تغطي المصالح الفرنسية، وهكذا كان التأمين حكراً لهذه التوكيلات التي تعمل دون ما ضابط أورقيب ، كما ذكرنا مستظلة بظل حماية الإمتيازات الأجنبية التي كانت تعفي الأجانب والمؤسسات الأجنبية من الخضوع لأحكام القانون والقضاء الوطني([٤١]).

والمتتبع لرؤوس أموال فروع شركات التأمين الأجنبية في مصر يجدها كانت تستثمر مبالغ كبيرة في الفترة من عام ١٩٠١م إلى ١٩٠٧م قدرت حجم استثمارتها بمبلغ ٧.٦٤٥.٠٠٠ ج.م.

وبعد الأزمة الاقتصادية التي حدثت في مصر عام ١٩٠٧م بدأ تراجع رؤوس أموال فروع شركات تأمين تلك الشركات ، وقدر تراجع استثمار تلك الشركات حتى بلغت ١.٥٠٠.٠٠ج. م وهو بلاشك تراجع كبير جداً بسبب تداعيات وآثار أزمة عام ١٩٠٧م([٤٢]).

والملاحظ أن مبالغ استثمار فروع تلك الشركات قد بدأت في التزايد والأرتفاع منذ بداية الأحتلال لمصر عام ١٨٨٢م ، ولم تتراجع إلا بعد الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧م، والسبب في ذلك راجع إلى الغلبة التي حققها الإنجليز في مصرفي الميدان الاقتصادي نتيجة للأحتلال العسكري الذي ترتب عليه زيادة توكيلات فروع شركات التأمين الإنجليزية لتدعيم الأحتلال واستثماراته في أنحاء الوطن([٤٣])، يضاف إلى ذلك ما ذكرناه عن الإمتيازات وعدم المحاسبة و تشجيع كثرة الأجانب وأنشطتهم.

وواضح مما ذكرناه كثرة عدد فروع تلك الشركات حتى بلغت ١٨٠ فرعاً من شركات التأمين الأصلية في بلادها، ولنا أن نتخيل هذا العدد الكبير من فروع شركات التأمين

وانتشار مكاتبها وموظيفيها في القاهرة والأسكندرية وأنحاء القطر، ومن المؤسف أن السجلات لم تذكر أسماء تلك الفروع الكثيرة بسبب أنعدام الرقابة وغياب القانون الذي يتابع أعمالها، وكل ما حصلنا عليه هو أعدادها ورؤوس أموالها وأتساع دائرة نشاطها من شذرات و كتابات للمختصين هنا وهناك، وهي بلا شك غير كافية، وسيظل عمل كل تلك الفروع لشركات التأمين دون توثيق وتأصيل حتى التراجع الكبير لنشاطها وأعمالها عام ١٩٠٧ م كما ذكرنا.

وأعطي المصريون للأجانب الفرصة الذهبية بسبب إحجامهم عن المشاركة في أعمال التأمين ، فكانت إغراءات أستثمارهم في التأمين بأنواعه كبيرة لأن الأرباح كانت مجزية جداً، في الوقت الذي كانت فيه إمكانيات هؤلاء الأجانب متواضعة بل ضعيفة، فتذكر الكثير من الوقائع أن أغلبيتهم كانوا من الفقراء وهاجروا إلى مصر وكانت في نظرهم أرض الذهب و المغانم، فشاركوا في فرص التأمين بأقل المبالغ ليربحوا الربح الوفير، وهكذا تدور أموالهم المحدودة في أستثمار أعمال التأمين، فجعلت منهم أصحاب أموال ودعمت من وجودهم و أنتشارهم في مصر بالرغم من أنهم جاءوا إلى البلاد و ليس لديهم ما يخسروه ولكن فرص استثمارات التأمين أعطتهم الكثير ليكسبوه وهو تأمين بدون مخاطر، فتلك الفترة من بداية الأحتلال كانت مشجعة والقوانين غير حاكمة ولا ضابطة بل هي على طول الخط تحول كل الأعمال إلى أرباح ومكاسب([٤٤]).

<u>تأسيس أول شركة تأمين مصرية ."شركة التأمين الأهلية عام ١٩٠٠ م":</u>

ظلت صناعة التأمين في البلاد أحتكارا للتوكيلات والفروع الخاصة بشركات التأمين الأجنبية حتى مطلع القرن العشرين كما ذكرنا وكانت أول شركة تأمين مصرية تأسست في عام ١٩٠٠ م وذلك عندما أسست شركة التأمين الأهلية في تلك السنة، وظلت هي الشركة المصرية الوحيدة حتى عام ١٩٢٨م ([٤٥]).

هذه الشركة مصرية أسماً لأنها مسجلة في مصر وفقاً للمادة (٤٦) من القانون التجاري المختلط المصري، أما المؤسسون فعددهم سبعة و جميعهم من الأجانب، وقام بتأسيس الشركة البنك الأهلي المصري برأسمال ٢٠٠.٠٠٠ مائتان ألف جنيه استرليني موزعاً على عشرة آلاف سهم قيمة كل سهم عشرون جنيهاً استرلينياً ، دفع منها الربع عند تأسيس الشركة و قيمته ٥٠.٠٠٠جنيه استرليني مقر الشركة مدينة الأسكندرية ([٤٦]).

المؤسسون السبعة جميعهم أجانب و هم كما يلي :

١- ريشار ابري نائب محافظ البنك الأهلي المصري بريطاني الجنسية من رجال المال ويقيم في الأسكندرية.

٢- ايمانويل .أ. بناكي : يوناني الجنسية تاجر ومقيم بالأسكندرية .

٣- البارون جاك ده منشا : نمساوي – هنغاري الجنسية مقيم بالأسكندرية .

٤- امبرواز رالي : بريطاني تاجر ومقيم بالأسكندرية .

٥- خريستوف د ه تشودي : سويسري تاجر ومقيم بالأسكندرية.

٦- امبرواز زرفوراكي : يوناني تاجر و مقيم بالأسكندرية

٧- جاك رولو : بريطاني تاجر و مقيم بالأسكندرية.

كما هو واضح المؤسسون السبعة أجانب ثلاثة منهم إنجليز ، واثنان من اليونان وواحد نمساوي وواحد سويسري وجميعهم من التجار الأجانب المقيمين بمدينة الأسكندرية العاصمة الثانية لمصر و الأولى من حيث إقامة ومركز الأجانب .

كيف نقول أنها شركة مصرية وجميع المؤسسين أجانب ؟؟؟

هي مصرية فقط بالأسم بناءاً على مكان الأشهار والتأسيس هي مدينة الأسكندرية ووفقاً للقانون التجاري المصري([٤٧]).

بدأت الشركة أعمالها بعمليات تأمين الحريق وذلك عام ١٩٣٢م حتى امتد نشاطها إلى فروع السيارات و الحوادث أما بالنسبة لفرع التأمين على الحياة فإن

الشركة لم تباشره بنفسها وإنما كونت شركة فرعية سميت شركة التأمين الأهلية للحياة([٤٨]).

وما لبثت الشركة أن اتسعت ومارست مختلف أنواع التأمين وإنشاء فروع لها في الكثير من مدن وأقاليم مصر، فإلى جانب المركز الرئيسي بالاسكندرية و كان هناك فروع في القاهرة والمنصورة وبورسعيد والمنيا وبدأت تلك الشركة تطبق قانون مصلحة الشركات الذي صدر في عام ١٩٤٧م([٤٩]). بغرض زيادة تمصير الشركات في مجلس الإدارة والوظائف والأجور بزيادتها بنسب عالية. وطبقاً لهذا القانون أصبحت النسبة المئوية للموظفين المصريين من حيث العدد ٧٧.٩٩ % والنسبة المئوية للموظفين المصريين من حيث المرتبات ٧٤.٢١ % ولوحظ تطور محدود جداً في أعضاء مجلس الإدارة في عام ١٩٤٩م وإن لم يكن هو التطور المطلوب فكان عددهم (١١) لم يكن منهم مصريا بالميلاد إلا عدد ٢ فقط والباقي عدد ٢ جنسية مصرية بالتجنس وعدد٤ من الفرنسيين مع وجود بريطاني و إطالي، وفي مجلس الإدارة عدد ٢ من أشهر يهود مصر الأول هو / اصلان قطاوي بك والثاني هو / موريس موصيري([٥٠]).

وخلاصة الكلام بالنسبة لهذه الشركة والتي كتب عنها الجميع أنها أول شركة مصرية، وهذا كلام مرسل وذلك من واقع بيانات وسجلات الشركة، فهي شركة أجنبية واقعاً وفعلاً و مصرية فقط بحكم أنها مسجلة في مصر. إضافة إلى ذلك نشاطها وإن أتسع وشمل باقي أعمال التأمين إلا أن فائدته عادت في الأساس على المساهمين الأجانب وأعضاء مجلس الإدارة و المؤسسين الأجانب ولم ينل المصريين منها إلا الفتات وأقل القليل. إلا أنها على كل حال كانت بداية وإن لم تكن هي المطلوبة – ولكن كانت تلك الشركة مدرسة تعلم منها قليل من المصريين دروس في أعمال التأمين وأشطته لعهلها تكون هي الباب الذي يدخل منه باقي المصريين هذا النشاط ،

ويكون زيادة في حجم المال في هذه الأعمال، ليكون بالتدريج عائداً بالنفع على المجتمع المصري وميزانية الدولة ومواردها([٥١]).

نقول هو عمل غير مألوف عند المصريين ، مورس وطبق في أوربا منذ عشرات السنين، ومطلوب من المصريين في ذلك مراجعة تطور أنشطة الاقتصاد في أوربا لإستكمال مسيرة الحضارة ، لم تؤسس شركة تأمين ثانية إلا بعد أكثر من ربع قرن .

والسؤال: هل أن المجتمع المصري يرفض و الشريعة الاسلامية تحرم أم تجيز أعمال التأمين؟

ذكرنا أن الشركة المصرية الأولى للتأمين و التي أسست عام ١٩٠٠م كانت مصرية بالإسم ومكان التسجيل فقط ، ولم تؤسس شركة مصرية ثانية إلا بعد أكثر من ربع قرن ومع هذا فهو على كل حال يعتبر تطور بتأسيس الشركة في مصر كشركة مساهمة مصرية لتكون بداية وأستعراض لنشاط غير مألوف نقل إلينا من أوروبا.

والسؤال: إلى أي حد كان المجتمع المصري رافضا لهذا النوع من توظيف الأموال؟ وهل الشريعة الاسلامية تحول دون ذلك؟؟

وبالرجوع إلى طبيعة المجتمع المصري وعلاقاته، نجد أن هذا المجتمع مجتمعاً يميل إلى التعاون ومشاركة بعضه الأخر في الأحزان والأفراح وإن كانت تلك المشاركات بدائية وبسيطة في فكرتها، مثل النقطة التي يدفعها الأهل والأقارب عند زواج الأبناء، وكذلك مساهمة أهل المتوفي في مصاريف الجنازة و الجمعيات العائلية كل هذه أشكال من التضامن المالي بين الأهل والعشيرة، تعاد وتكرر وتدور بين الجميع وهي واجبة السداد والتزامات مؤجلة.

وهذا التضامن البدائي البسيط يشبه في هدفه وغايته فكرة التأمين بأنواعه وإن كان الفرق بينهما يحتاج لفهم، و بسطة في العقل، وتطور المفاهيم وتحديث لها([٥٢]). ذلك أن أعمال التأمينات مركبة وتحتاج إلى ضمانات وعقل مفتوح وكفالة مجتمعية،

والتأمين نتاج مجتمع متطور على أمتداد السنين من بداية عصر النهضة في أوروبا في ق١٤ ،١٥ وما يليها من سنوات، حتى اختمرت تلك السنوات في الحداثة والرقي الإنساني بكل ما فيه من إيجابيات و سلبيات، والدولة المدنية الحديثة القائمة على الحرية و الإبداع والأخذ بالجديد المفيد والمهم في ذلك التجربة و الأختبار. لتكون مقبولة من المجتمع، يسند ذلك تطور التعليم والثقافة ، والبعد عن الرتابة والركود ، ومن ثم يكون القبول والتجديد .

رأي الشريعة الاسلامية في أعمال التأمين وفوائده :

نميل إلى التبسيط في الإجابة عن هذا السؤال الشائك، ونستند إلى فكر ورأي أحد أئمة التنوير وهو الإمام الشيخ محمد عبده([٥٣]).

سأل الشيخ محمد عبده أحد الأجانب ، في رجل يريد أن يتعاقد مع جماعة (شركة مثلاً) على أن يدفع لهم مالا من ماله الخاص على أقساط معينة ليعملوا فيها بالتجارة واشترط عليهم أنه إذا قام بما ذكر أو أنتهى أمد الإتفاق المعين بإنتهاء الأقساط المعينة، وكانوا قد عملوا في ذلك المال وكان حياً، فيأخذ ما يكون له من المال مع مايرونه من الأرباح، وإذا مات في أثناء تلك المدة فيكون لورثته أو لمن له حق الولاية في ماله أن يأخذوا المبلغ الذي يخص مورثهم مع الأرباح، فهل مثل هذا التعاقد الذي يكون مفيداً لأربابه بما ينتجه لهم من الربح جائز شرعاً؟ نرجو التكرم بالإفادة.

وقد أجاب الشيخ محمد عبده عن ذلك بالإجابة التالية وهي النص الرسمي للفتوى المشهورة:

"لو صدر مثل هذا التعاقد بين ذلك الرجل وهؤلاء الجماعة على الصفة المذكورة. كان ذلك جائزاً شرعاً، ويجوز لذلك الرجل بعد إتهاء الأقساط والعمل في المال وحصول الربح أن يأخذ لو كان حياً ما يكون له من المال مع حصته في الربح . وكذا يجوز لمن يوجد بعد موته من ورثته أو من له ولاية التصرف في ماله بعد موته أن يأخذ ما يكون له من المال مع ما انتجه من الربح "([٥٤]).

كما أجاب الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر عن مشروعية أعمال التأمين بتاريخ يناير ١٩٩١م بأنه قال " أن شريعة الإسلام تحصن كل عمل من شأنه التكافل الاجتماعي بين الناس قالى تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" كما تهدف إليه شركة التأمين من تدعيم لفكرة التكافل الاجتماعي أمر محمود شرعاً وعقلا ما دام هذا التدعيم يتم بطريقة شرعية تتوفر فيها العدالة والمساعدة للمحتاجين وذوي العاهات "([٥٥]).

وينتهى إلى نفسي تلك الآراء التى تقول بمشروعية وفائدة اعمال التأمين للاقتصاد والمجتمع والافراد بعض المشايخ ورجال القانون والإفتاء فيقول أحدهم وهو الدكتور محمد البهي "التأمين فى أى نوع من أنواعه يحقق الصورة المثلى من صور التعاون على البر والتقوى. ويقول أيضا: انه بعيد كل البعد عن شبهة الربا "([٥٦]).

ويقول آخر وهو الشيخ عبدالوهاب خلاف "أن عقد التأمين على الحياة عقد صحيح نافع للمشتركين والشركة والمجتمع "وهو أدخار متعاون من أجل مصلحة المشترك ومصلحة ورثتة حين تفاجئه منية الموت ،والشريعه تحرم الضار وما ضرره أكبر من نفعه"([٥٧]).

ويقول أضا الشيخ نصر فريد محمد واصل "دار الافتاء ترى ان التأمين بكل أنواعه أصبح ضرورة اجتماعيه تحتمها ظروف الحياة ،ولا يمكن الاستغناء عنه لوجود الكم الهائل من عمال المصانع والشركات الاقتصاديه العامه والخاصه والمطلوب تأمين حياتهم حالا ومستقبلا. وبناء على ذلك فإننا نرى أنه لا مانع شرعا من الأخذ بنظام التأمين بكل أنواعه، ونأمل توسيع دائرته كلما كان ذلك ممكنا ليعم الافراد الذين لم يشملهم التأمين، فالأمم الراقيه والمجتمعات العظيمه المتقدمه هى التى تربي فى أبنائها حسن الإدخار والعمل لما ينفعهم فى دينهم ومستقبل حياتهم"([٥٨]) ومن تلك الآراء السابقه، وهى كلها لرجال الشرع والإفتاء، وأصبح ذلك مفهوما ومؤكدا مع تطور الحياة وتقدمها فى الاقتصاد والمجتمع ، وكان للأجانب فضل كبير فى ذلك

وإن كانت بدايته شائكه إلا أنه أنتهى إلى أن أصبح مشروعا وتزايد الإقبال عليه من مختلف طبقات المجتمع المصري وكتب فى مقدمة تلك الفتاوي عن أهمية التأمين وفائدته، ما يلى: "التأمين من المعاملات الحديثة التى لم تعرف فى عصر صدر الإسلام، وهو من المعاملات القانونيه ذات الصله بالحياة الاقتصادية للفرد والجماعة، أفرزته ضرورات التعاون الاجتماعي فى الدول الاوروبيه،ثم أنتقلت فكرته إلى عالمنا الإسلامي ،ولقد أدى التأمين نتيجة لاستثمار أمواله فى المشروعات الكبرى إلى نتائج فى منتهى الأهمية فى مجال التنمية الاقتصادية،بفتحة مجالات جديدة للإنتاج والعمل"(٥٩).

وعن مزايا التأمين كتب أيضا :"أن نظام التأمين يجمع فى ثناياه فضائل خلقيه، فالباعث عليه هو الأحتياط للمستقبل ،والغايه منه إيثار الغير، ونتيجته كفالة الأمان، والتأمين فى مجموعه نظام تعاقدي وعمليه تضامنيه الغرض منها توزيع المخاطر الطارئه بواسطة شركة توزعها على مجموع المؤمن لهم على أساس وقواعد إحصائيه وفنية دقيقه وذلك بان يدفع التعويض للمؤمن له الذى حل به الخطر من حصيلة ما سدده للشركه، فيشتركون جميعا فى تحمل آثاره بدلاً من أن ينوء به الفرد وحده"(٦٠).

واضح فى تفسير وشرح جدوى وأهمية أعمال التأمين للفرد والمجتمع والا قتصاد والدوله . كما ذكرنا . وهو بنفس معاني التضامن البسيطه التى هى سائده فى المجتمع مثل الجمعيات، ونقطة الزواج وغيرهما ،وهى هنا فى أعمال التأمين منظورة ومحسوبة والأكثر أن تلك الأموال يعاد تدويرها وتوظيفها فى مشروعات القائم عليها من الخبراء والمختصين فى كافة الأنشطة الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية، والتى توظف الأيدى العامله وتعود على المجتمع بأعمال التنميه وزيادة الإنتاج فى تطور وتنمية مستدامه ، تأتى بالربح الوفير والإنتاج المطلوب والتشغيل الأمثل.

وأظن ان فى ذلك شرح واستفاضه لأهمية أعمال التأمين بكل أنواعه المسأله فقط كانت تحتاج الى الوقت الكافى والعمق الزمنى لمعرفة أهمية ما ذكرناه عن فوائد

التأمين وكانت إطالة فترة هذا الفهم بسبب أن المجتمع الذى طبق فيه مجتمع شرقى لم يكن قد عرف بعض التطور والحداثه الوافده من أوروبا فالفرق بين المجتمعين الشرقي والغربي فرق قرون طويله فى مسيرة التقدم والحضارة.

من ذلك نرى أنه ليس بمستغرب أن أستغرق فهم فوائد أعمال التأمين كل تلك السنوات الطويله فكان الفرق بين أول شركه مساهمه مصريه أشأت عام ١٩٠٠م والتى جاءت بعدها الشركه المصريه الثانيه بعد أكثر من ربع قرن. وكانت تلك هى شركة الأسكندرية للتأمين التى أنشأت عام ١٩٢٨م.

شركة الأسكندرية للتأمين ١٩٢٨م:

الشركة الثانية للتأمين هى شركة الاسكندرية للتأمين ،وهذه الشركة صدر مرسوم تأسيسها فى ٢٩ مايو ١٩٢٨م ، ومقر الشركة الرئيسي وأدارتها فى مدينة الأسكندرية، وأخذت من مدينة الأسكندرية اسما لها "شركة الأسكندرية للتأمين شركة مساهمة مصرية ""The Alexandria Insurance Company"

أسس هذه الشركة عدد١٢ من الشركاء وجميعهم مقيمين فى الأسكندرية جميعهم من الأجانب ما عدا إثنين فقط من المصريين وهما، أمين يحيي باشا ،وعبد الفتاح يحيي باشا من أسره واحدة هى أسرة يحيي المشهورة بنشاطها الاقتصادى والمالى فى مدينة الأسكندرية كما أنهما من ذوى الأملاك المختلفة ، أما الأجانب وعددهم عشرة ثلاثة من البريطانيين وأثنان من سويسرا وأثنان من إيطاليا وواحد ألمانى وواحد هنغارى وواحد يونانى ([٦١]).

المؤسسون أنفسهم ال١٢ جميعهم أعضاء مجلس الإدارة وكان من الطبيعى أن يختاروا مصريا رئيسا لمجلس الإدارة وهو أمين يحيي باشا أبن الأصول والزوات أبن أكبر تجار القطن فى مدينة الأسكندرية وهو أحمد يحيي وشقيق عبد الفتاح باشا رئيس الوزراء بعد ذلك، كما كان لأمين يحيي أنشطة اقتصادية هامه لابد وأنها مفيده فى كل

أنشطته الاقتصاديه، من ذلك أنه كان أحد اللذين أسسوا لجنة التجارة والصناعة وأحد كبار المساهمين فى اول شركة لتصدير القطن([٦٢]).

وكانت تلك هى طريقة الأجانب ورجال المال والأعمال منهم فى أختيار الشخصية المصرية التى تشاركهم استثماراتهم وهذا أمر طبيعى فى عصر الباشوات وكبار الأعيان، ومن ثم ما لذلك من أثر فى نجاح أعمالهم واستثماراتهم.

شركة الأسكندرية كما هو واضح من بدايتها شركةأاجنبية هى الأخرى واقعا وفعلا ، وإن كانت مصرية على أعتبار أنها مسجلة فى عصر ولا شئ غير ذلك.

وفى مصر مكان النشاط والممارسة والعمل لتحقيق هدف الشركة ورسم سياستها تحدد رأس مال الشركة بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى موزعة على ثلاثة آلاف سهم قيمة كل سهم ٣٠٠٠ جنيه مصرى ، ودفع عند الأكتتاب قيمة ربع رأس المال وقيمته ٧٥,٠٠٠جنيها مصريا ، والمبالغ مودعه فى البنك الأهلى المصرى للسيوله والحركه والتشغيل ([٦٣]).

نشاط الشركة واستثماراتها:

مارست تلك الشركة على نطاق واسع فى مباشرة جميع أنواع التأمين الأصلى والفرعى، بمعنى أنه بعد التأمين لديها يجوز لها أن تؤمن لدى غيرها من الشركات لتغطيها نشاطها. كل ذلك ما عدا التأمين على الحياه فإنه ممنوع ممارسته فى الشركة.

وللشركة حسب المصلحة وتحقيق الفائدة أن تشترك فى أية مشروعات مفيدة وناجحة تحقق الربح والمكاسب للمكتتبين ، سواء كان ذلك من أوخارج مصر وللشركة أن تندمج فى مشروعات مشابهه او شراء تلك المشروعات وضمها لنشاطها مزيد من الربح والسيوله وللشركة أن تمارس عملها – كما ذكرنا– فى أى مكان يناسبها فيها العمل وتشغيل رأس المال([٦٤]).

وبشئ من التفعيل فإن عمل الشركة يشتمل على أعمال التأمين على الحريق أو الأنفجارات أو الحوادث أوالأمراض أو السرقات وجميع الأخطار على أختلاف أنواعها بوجه عام.

وللشركة حسب المصلحة أن تفتح أنشطة مختلفه حتى ولو كان تأمين على الحياه من ذلك ما حدث عندما حصلت الشركة على تنازل من إحدى الشركات الأجنبية وهى شركة "لاناسيونال دى بارى" عن (٢٦٧٦) عقد تأمين على الحياة ، ثم أخذت الشركة فى العمل لحسابها الخاص عندما وجدت فى ذلك تحقيق الأرباح والمكاسب . ووسعت الشركة من دائرة أعمالها ليس داخل مصر فحسب بل أمتدت بأفرعها إلى مختلف الدول العربية([٦٥])، وفى داخل مصر أفتتحت فروع لها فى أكثر المديريات والبنادر من ذلك فروعها فى القاهرة، شبين الكوم، المنصورة، المحلة الكبرى، بنها، بورسعيد، الاسماعيلية ، الفيوم والمنيا وأسيوط ([٦٦]).

وفى عام ١٩٣٣م قامت الشركة بعملية التأمين البحرى للصادرات القطنية وعقدت لهذا السبب أتفاقاً خاص مع شركة إنجليزية كبيرة .

وقامت أيضا بشراء وبناء عمارات ذات إيراد وأراضى مبان فأصبحت تمتلك أربع عمارات كبيرة بالأسكندرية واحده فى شارع سعد زغلول وواحدة فى شارع البطالمة، وأثنتان فى شارع (الفراعنة) كما أنها أشترت عمارة جديدة فى القاهره فى شارع قصر النيل وقد بلغ ثمنها الإجمالى ١٩٦,٤٨٩ ج.م بعد أحتساب الأستهلاك فى نهاية عام ١٩٤٩م وتقوم الشركة أيضا بإستغلال أموالها وفى الأوراق المالية والرهونات . وقد تأثرت متحصلات الشركة من عمليات تأمين القطن وأنخفضت بضعة آلاف من الجنيهات بسبب عمليات الشراء التى تقدمت بها الحكومة الإنجليزية للحصول على قطن عام ١٩٤١م وقد بلغت الرسوم التى حصلتها الشركة خلال عام ١٩٤٩م مبلغا وقدرة ٤٥٣,٥٠٠ ج. م مقابل ٤٣٥,٠٠٠ ج . م فى عام ١٩٤٨ م([٦٧])، وكان من الطبيعى أن تحقق الشركة أرباحاً ومكاسب كبيرة فقد وسعت من نشاطها ودائرة

أعمالها، وعادت الفائده على أصحاب الأسهم من المودعين الأجانب وهم الأكثريه من المقيمين داخل مصر وخارج مصر فلقد كانوا هم الأقدر والأكثر وعيا وفهما لأنشطة شركات التأمين ، كما أستفاد أيضا المودعين المصريين أصحاب الأسهم بالرغم من قلة أعدادهم بالقياس والنظر الى المودعين الأجانب ففى الفترة من عام ١٩٢٩ م وحتى عام ١٩٤٩ م حققت الأسهم أرباحا كان أكثرها فى عام ١٩٤٧ / ١٩٤٨م فقد حقق السهم الواحد ربحا قدرة ٤٥٠ ج . م وذلك بسبب ما أستفادته مصر فى الحرب العالمية الثانية وفى سنوات ١٩٤٣/ ١٩٤٦م حقق السهم الواحد ربحا قدرة ٤٠٠ ج.م وفى عام ١٩٤٢م حققق السهم ربحا قدرة ٣٢٥ ج . م وفى عام ١٩٤١م بمبلغ ٢٠٠ ج.م وفى عام ١٩٣٨م مربح ١٢٥ ج . م وكان أقل ربح فى عام ١٩٤٩ فقد كان مبلغ ٥٠ ج.م فقط وهو أقل ربح حققه سهم الشركة على أمتداد سنوات عملها من عام ١٩٢٩ / ١٩٤٩م([٦٨]) ، وهذا التباين سببه هو عمليات المضاربة وظروف الحرب العالمية الثانية ، وتجارة القطن وغير ذلك من التقلبات الاقتصاديه التى شهدتها مصر على أمتداد العقود الأخيرة من النصف الأول من القرن العشرين[٦٩]، ومثل تلك الأرباح إنما تدل على خبرة القائمين على أمر تلك الشركة ، ومعرفتهم بأعمال التأمين وهى أعمال قائمه على جدية وأقتناص الفرص التى تأتى إلى الشركة بالأرباح على طول الأعمال الحركة والنشاط وواضح من مساهمات تلك الشركة أنها لم تترك مكان من أوعية الأدخار المربح إلا وشاركت فيها والتى منها على سبيل المثال ترام الأسكندرية والبنك العقارى والشركات الزراعية كشركه البحيرة المساهمة وشركة وادى كوم امبو وغير ذلك من الأنشطة المربحة وما أكثرها فى ذلك الوقت خاصة فى سنوات الحرب العالمية الثانية ،وما حدث فيه من زيادة الإنفاق فى كافة الأوجه التى كانت ملازمة لجيوش الحلفاء ومتطلبات الحرب العالمية الثانيه ([٧٠]) .

زيادة عدد شركات التأمين العاملة فى مصر من ١٩٢٨/ ١٩٥١م :

كما ذكرنا فإن أول شركة تأمين أسست فى مصر كشركة مساهمة مصرية ، كانت شركة التأمين الأهلية المصرية أسست عام ١٩٠٠ م ولم تأسس شركة تأمين مصرية بعد ذلك إلا فى عام ١٩٢٨م وهى شركة الأسكندرية للتأمين ، أسست عام ١٩٢٨م بعد أكثر من ربع قرن من تأسيس أول شركة ، جدول رقم (٢) يوضح الشركات التى أسست وتاريخ تأسيسها حتى عام ١٩٥١م.

جدول رقم (٢) بيان شركات التأمين المصرية من عام ١٩٢٨ – ١٩٥١م [٧١].

تاريخ التأسيس	الشـــــــــركة	المركز الرئيسى
١٩٢٨م	شركة الأسكندرية للتأمين ([٧٢])	الأسكندرية
١٩٣٠م	كراون إيجيبت كومباني ([٧٣])	الأسكندرية
١٩٣١م	الشرق (شركة مساهمة مصرية للتأمين على الحياة)([٧٤])	القاهرة
١٩٣٢م	شركة التأمين الأهية المصرية للتأمين على الحياة ([٧٥])	الأسكندرية
١٩٣٤م	شركة مصر عموم التأمينات (مصر للتأمين) ([٧٦]) هذه الشركة أسسها بنك مصر وسميت في عام ١٩٤٢م باسم (شركة مصر للتأمين)	القاهرة
١٩٣٥م	شركة الاسكندرية للتأمين على الحياة ([٧٧])	الأسكندرية
١٩٤٦م	شركة التأمينات التجارية المصرية ش. م.م. ([٧٨])	الأسكندرية
١٩٤٧م	شؤكة النيل للتأمين ([٧٩])	الأسكندرية
١٩٥١م	شركة التأمينات المصرية ش.م.م. ([٨٠])	الأسكندرية

واضح من الجدول بطىء تأسيس شركات التأمين في شكل شركات مساهمة مصرية ، وهي شركات أسست في مصر بخلاف فروع شركات التامين الأجنبية الكثيرة، التي لاضابط لها ولا رابط فأصولها وإداراتها ورؤوس أموالها جميعاً مودعة في

عواصم بلادها الأجنبية أياً كانت فرنسية أو إنجليزية او إيطالية أو غير ذلك من مختلف الجنسيات الأوربية([٨١]) .

استمر ذلك حتى غيرت شركات التأمين من خطتها ونظام عملها وأخذت تسجل نشاطها في مصر كشركات مساهمة مصرية وكان ذلك من بداية القرن العشرين وسجلت شركة واحدة عام ١٩٠٠م وكانت شركة مصرية أسماً وأجنبية واقعاً وفعلاً ونظاماً وكذلك في الإدارة والتشغيل([٨٢]).

ولم تسجل شركات تأمين مصريين إلا بعد ربع قرن ويزيد عام ١٩٢٨م([٨٣])، وكانت تلك هي شركة الأسكندرية للتأمين على الحياة ، وهي أيضا أجنبية واقعاً وفعلاً كما ذكرنا والأكثر من ذلك أنها شركة تسيطر عليها اليهود في الإدارة وحتى رؤوس الأموال([٨٤]).

وأخذ عدد شركات التأمين تتزايد بعد ذلك فأسست خمس شركات بعد ذلك من عام ١٩٣٠ م وحتى عام ١٩٣٩م وكانت مصر وقتها على أبواب الحرب العالمية الثانية ولعل السبب في ذلك راجع في بعض أسبابها إلى زيادة الوعي بأهمية عمل تلك الشركات وجدواها عند المودعين وأثرها الإيجابي على النشاط الاقتصادي والتشغيل للكثير من الحرف ودفع لنمو التجارة وزيادتها.

وقد ذكرنا قبلاً الفتاوى التي صدرت من المشايخ والواضح فيها أن أعمال التأمين غير محرمة شرعاً وجائزة بل وأفادوا أنها يجب زيادتها ونشر الوعي بأهميتها بين جمهرة المواطنين([٨٥]).

ومن متابعة تلك الشركات نرصد أهميتها ومدى تحقق الوطنية في رؤوس أموالها وإدارتها وتوجهاته، ونتابع نموذج من تلك الشركات:

شركة تاج مصر " كراون إيجيبت كومباني "Crown Egypt Company "

أسست هذه الشركة بالأسكندرية عام ١٩٣٠ م، على أنها شركة مصرية ومن مجلس الإدارة ورأس المال نجد أنها شركة أجنبية في إدارتها وتشغيلها. هي مصرية

بالإسم فقط بحكم أنها مؤسسة في مدينة الأسكندرية، فرئيس مجلس الإدارة هو مات اكسيلرود Mat. M. Axelrood وعضوية أ. د. صموئيل E .B. Samuel وأ. ب. ماكدونالد E.B. Macdonald. (٨٦).

وهم جميعاً أجانب وجدوا في مصر فرصة ذهبية للاستثمار والعمل على الرغم من مركز مصر الدقيق في الأزمة المالية في سنة ١٩٣٠م، وهي السنة التي تأسست فيها الشركة فقد نجحت في عمل تأمينات إجمالية تقدر قيمتها بمبلغ ٥٧١.٤٧٩ جنيها مصرياً موزعة بين ١١٦ تأمينا جديدا وبذلك أصبح قيمة التأمينات الموجودة فعلاً تقدر بمبلغ ٦٥٨.٠٠٠ج.م. وقد أنشأت الشركة توكيلاً لها في المنصورة أتي بنتائج حسنة، وأتخذت الشركة منذ عام ١٩٣١ م إجراءاتها اللازمة لإرسال مندوبها إلى الوجه القبلي لعمل عدة عقود تأمينات في مديرية المنيا ومنطقة مديرية أسيوط، وبتوالي السنين أنشأت الشركة أحتياطياً لها كما زادت مواردها العامة وبلغت قيمة التأمينات الجديدة في عام ١٩٣٥م ، ٥٨.٥٠٠ ج.م. ومجموع مبالغ التأمينات ٦٤٤.٠٠٠ج.م(٨٧).

وفي عام ١٩٣٩ م توتر الموقف السياسي الدولي ،وأصبح نشوب الحرب العالمية الثانية أكثر أحتمالاً منذ ربيع السنة المذكورة، وبدت الحالة في مصر أنها أكثر استعداداً للطوارىء عندما بدأت الحرب في سبتمبر عام ١٩٣٩م وصاحب الأيام الأولى للحرب أندفاع على البنوك وعلى صندوق توفير البريد بغية سحب الودائع، وبات متوقعاً أتحاذ إجراءات لتأجيل الدفع(٨٨)، وتأثرت الشركة بتلك الظروف وقررت تخفيض رأس مالها للمرة الثانية من ٢٠٠٠ج.م إلى ١.٦٠٠ ج.م وتأثرت أعمالها بالسلب بعد ذلك ولم تحقق المكاسب المطلوبة في بدايات سنوات الحرب بل منيت بالخسارة في السنوات من عام١٩٣٩ م وحتى عام ١٩٤١م (٨٩).

شركة الشرق للتأمين على الحياة ش.م.م.

Al-chark "L'Orient " S.A.E. L'assurances sla vie

أسست هذه الشركة وفقا لمرسوم التأسيس الصادر في ١٩٣١/٦/١٤م برأسمال قدره ٣٠٠.٠٠٠ج.م. ، مقر الشركة وإدارتها مدينة القاهرة وقت تأسيسها.

هذه الشركة من أهم شركات التأمين العاملة في مصر والشرق كله وهي أجنبية واقعاً وفعلاً، مصرية فقط بالأسم وبمكان التأسيس فرئيس مجلس الإدارة هو المسيو مارسيل فنسينو وهو أيضا العضو المنتدب ويشاركه في مجلس الإدارة ستة من الأجانب جميعهم من الفرنسيين ما عدا يوناني واحد يضاف إليهم ثلاثة من المصريين هم محمد محمود خليل ومصطفى شكري ، وأسكندر صديق والثلاثة من بكوات وباشوات مصر فيكون مجلس الإدارة عدده تسعة فقط ثلاثة منهم من ذوات مصر فتكون نسبة المصريين ٣٣.٣% والأجانب ٧٦.٧ % النسبة الغالبة (٩٠).

ونحن هنا نقول إن وجود المصريين للشكل فقط وزراً للرماد ولمجاراة مطالب المصريين بنسبة مشاركة في تلك الأعمال الجديدة خاصة بعد ثورة عام ١٩١٩م وزيادة المد الوطني والمطالبة بالتمصير بالتدريج في السنوات التالية([٩١]).

وبالرغم من الإتجاهات الجادة للتمصر خاصة في وظائف الشركات المساهمة إلا أن مجلس الإدارة لم يطرأ عليه أي إشارة تدل على الإذعان لمطالب التمصير وتطبيق اللوائح والأنظمة المطلوبة فتقرير الفحص من قبل مصلحة الشركات يبين أن الشركة ظلت على حالها وأن نسبة الأجانب في مجلس الإدارة أكثر من ٧٦% في عام ١٩٥٤م(٩٢)، وإن كان المجلس يتأرجح بين الزياة والنقصان في بعض السنوات إلا أن النسبة لم تتغير عن ذلك كثيراَ(٩٣).

تطور أعمال الشركة

عندما بدأ العمل بالشركة ، تنازلت لها شركة "لانسيونال دي باري" عن ٢٦٧٦ عقد تأمين وفي السنة التالية عام ١٩٣٢م رفع هذا العدد إلى ٣٦٢٦ عقداً ما يوزاي

١.١٥٨.٠٠ج.م رؤوس أموال مؤمن عليها. وفي عام ١٩٣٣م زاد مجموع العقود الجديد ٢٥% عن مثله في السنة الماضية، وقد بلغ قيمة العقود المبرمة ومجموعها مع الشركة ٤١.٦١٠.٠٠٠ج.م ([٩٤])، وأخذت الشركة تسعى وتطلب توسيع دائرة عملها ونشاطها خارج مصر ([٩٥])، وقد تحقق ما كانت الشركة ترمي إليه من توسع دائرة عملها في سوريا وفلسطين والعراق، فصادفت إقبالا كثيراً واستطاعت أن تصل إلى مرتبة أهم شركات التأمين في يمصر وفي الأقطار العربية، وفي عام ١٩٣٤م وسعت الشركة نطاق أعمالها بحيث تناولت التأمين على الحريق فضلاً عن التأمين على الحياة([٩٦]) وكانت تلك هي سمة الشركات العاملة في أن يكون عملها نطاق تأمين يصادف نجاحاً وإقبالاً والذي أهمه التأمين على الحياة وضد الحريق والتأمين على السفن والحوداث وأنواع السرقات([٩٧]).

ومارست الشركة العمل في ميدان العقارات وإنشاء العمارات الكبيرة، وامتلكت في بدء عملها عمارتين كبيرتين إحداهما بشارع قصر النيل والأخرى بشارع سليمان باشا ، وفي عام ١٩٣٦م اشترت الشركة عقاراً في مدينة الاسكندرية رغبة منها في توزيع الأموال الأحتياطية، وقد أنشأت الشركة توكيلاً لها في السودان .

وشرعت الشركة في بناء عمارة في أسيوط وكان قد تم شراء الأرض قبيل إعلان الحرب، إلا أن ظروف الحرب وتطورها حال دون ذلك وأرجأت التنفيذ ريثما يكون الظروف مهيأة للعمل والنشاط ([٩٨]).

واضح من نشاط الشركة وحساباتها أن الشركة كانت من شركات التأمين التي حققت أرباحاً طائلة على أمتداد سنوات العمل والنشاط. وهذا بالرغم من أن صافي أرباح الشركة يستقطع منه مبلغ ما يعادل ٣ في الألف من المبالغ المتحصلة لتكوين أحتياطي في الضمان ([٩٩])، هذا بعد خصم كافة مصاريف التشغيل والأجور وكل أوجه الأستهلاك رغم أنها كانت متشعبة وكبيرة وتزداد بإستمرار(١٠٠).

ومن عام ١٩٣٦ م وحتى عام ١٩٤٠م نجد أن الأرباح الصافية في تزايد مستمر وقد بلغت في عام ١٩٣٦م، ٣٤٥٧ ج.م وأخذت في التصاعد والزيادة حتى وصلت إلى ٥٠٤٨ج.م في عام ١٩٤٠، وهذا هو الصافي في ربح الأسهم([١٠١]).

ومن المهم أن نذكر هنا ونضيف تحليل ما سجلناه على كشوف وجداول المستثمرين بالشركة من المصريين والأجانب في عام ١٩٥٢م.

ملاحظات وأستنتاجات عن الموظفين المصريين والأجانب بشركة الشرق :

الملاحظة الأولى: أن تلك الشركة وظفت عددا كبيراً من الموظفين في مختلف المهن والأعمال ومن جنسيات متباينة وبمرتبات متفاوتة حسب العمل والجنسية.

أولى هذه الملاحظات أن عدد الموظفين بلغ ١١٧ من المصريين والأجانب ([١٠٢]).

الجدول الأول عن عدد المستخدمين المصريين ويبين أن عددهم "٩٦" مستخدماً وعند المراجعة والعرض تبين التلاعب الكبير بمدلول الجنسية وأهميتها، والتحاليل في العرض حتى يكون هناك أفهام المسئولين بأن الموظفين والمستخدمين العدد الأكبر منهم المصريين وليسوا من الجنسيات الأجنبية.

ومن الفحص تبين ان عدد ال "٩٦" نصفهم بالضبط عدد "٤٨" مبين أمام أسمائهم شهادة تفيد تجنسهم وحصولهم على الجنسية المصريهة، فهذا تحايل بقصد الهروب من تطبيق النسبه التى قدرها قانون شركات المساهمه للتمصير بأنه يجب ألا يقل عدد المستخدمين عن ٧٥%([١٠٣]) ،أما بالنسبة الموجودة فهي ٥٠% مصريين والـ٥٠% الباقية من أجانب تحايلوا على القانون وقدموا ما يفيد أنهم تقدموا للحصول على الجنسية المصرية ،وكتب ما يفيد تقديمهم شهادة الجنسية المصرية ، والأسماء كلها أسماء أجنبية وليست مصرية [١٠٤].

أما كشوف وجداول المستخدمين الأجانب فعددهم "٢١" من الفرنسيين والإيطاليين والبريطانيين وسويسري واحد وروسي واحد إضافة أن عددا منهم أجنبي غير مبين جنسيته ([١٠٥]).

اما عن الوظائف فنجد أعلاها فى كشف الموظفين الأجانب وهذا أمراً طبيعي، فمدير عام الشركة هو المسيو لويس ساورست ويحمل شهادة الدكتوراة فى القانون، ويحصل على أعلى راتب سنوى مقدارة ١٩٧٠ج. م وغير مبين فى الكشوف أنه تقاضى عمولات ومنحة عن إنتاج أو أية مكافات فهو المرتب بدون أية مميزات وهو ما يزيد عن مبلغ "١٦٤"ج.م شهريا وهو مبلغ كبير جدا بحسابات هذا الزمن فكشوف الفحص مبين بها أنها فى عام ١٩٥٢م([١٠٦]).

وباقى الموظفين الأجانب شهاداتهم فى التجارة وبكالوريا فرنسية، وشهادة فى التأمين ، ودبلوم فى الهندسة أى أن جميعهم من أصحاب الشهادات المناسبة للعمل، ويوجد منهم موظفات عددهم أربعة منهم إيطالية وسويسرية والباقى غير محدود الجنسية وعملن بوظائف، رئيسة قسم المحفوظات وعاملة تليفون ووظائف أخرى، ورواتب الموظفين الأجانب تتأرجح حول مبلغ ٣٠٠ ج.م سنويا يزيد كثيرا عند البعض فتصل الى أكثر من ١٠٠ ج. م شهريا وتقل عند الكثيرين منهم بنسب متفاوته ([١٠٧])

أما عن مرتبات المستخدمين المصريين فنجد انها أقل من نظرائهم الأجانب فى أعمال ومهن متقاربة فهى عند أكثرهم تقترب من ٢٠٠ج.م سنويا تقل وتزيد حول ذلك، اما من هم قدموا ما يفيد تجنسهم فإن مرتباتهم أعلى من ذلك. وشهاداتهم نجد أعلاها عند مدير الشركة المصرى وهو احمد ممدوح مرسى وهو حاصل على ليسانس الحقوق ودبلوم فى العلوم السياسية من باريس وراتبة السنوى ١٦٦٦ ج . م أقل من نظيرة الأجنبى والمرتب بدون أى عمولات، وباقى شهادات المستخدمين المصريين منهم من يحمل ليسانس الحقوق ويعمل رئيس قلم القضايا ، وباقى الشهادات شهادات متوسطة فى التجارة والآداب والثقافة وغيرهم من المستخدمين غير الموضح شهاداتهم([١٠٨]).

وهناك ظاهرة فى عمل تلك الشركات ، وهى العمولات ومنح الإنتاج وتلك المنح موجودة فى شركات التأمين ، تمنح للموظفين الذين ينتشرون فى أماكن التسويق فى

المصالح والمستشفيات وتجمعات الموظفين والأسواق لإقناع هؤلاء بالتأمين ويشرحون فوائدة وأهميته وعائده المربح والمجزى ، وهناك الكثير من هؤلاء كانت لديهم كفاءة تسويق وعقد صفقات تأمين بمبالغ مجزيه تقاضوا عنها مكافآت ومنح عاليه جدا بقدر مردود العمل ومبالغ صفقات التأمين التى حققوها مع المشتركين على أختلاف أماكنهم وأعمالهم([١٠٩]).

وقد لاحظنا ذلك فى كشوف المستخدمين الذين عملوا فى ميدان التسويق والأنتاج فى شركة الشرق، وتوقفنا عند أحد أهم وأكثرهم كفاءة وبالذات عند أسم يوسف حطاب، وهو من مستخدمى شركة الشرق منذ عام ١٩٣٧م ، ومرتبه ٢٤٩ ج. م أى أن راتبه فى الشهر ٢٠.٥ عشرون جنيها وبضعة قروش قليلة . وكانت المفاجأه أنه تقاضى عمولة أنتاج سنوية قدرها ١٨٥٥ ج.م ومنحة سنويه على الأنتاج قدرها ٧٥٠ ج .م ورفعت هذه العموله والمنحه راتبه السنوى الى ٢٢٠٢.١٦٣ ج . م أى أكثرمن دخل أى مدير فى الشركة بل أكثر بكثير من مدير عام الشركة نفسه الاجنبي الفرنسى الحاصل على الدكتوراه فى القانون من باريس([١١٠])، وبمراجعة كشوف المرتبات مع كل الأسماء تبين أن الكثيرين حصل على تلك العموله والمنح ولكن بمبالغ أقل بكثير من يوسف خطاب مما يشير الى قدرته الفائقة وكفاءته العاليه وخبرته فى عقد صفقات التأمين.

ومن ناحية يشير مثل يوسف خطاب الى شفافية ونزاهة عمل تلك الشركات فى تشجيع المجتهد وحصوله على كل حقوقة وهذا يعد أحد أهم أسباب نجاح شركة الشرق للتأمين كنموذج للشركات العامله فى مصر .

أمثلة أخرى من شركات التأمين

بخلاف ما ذكرناه من شركات التأمين هناك عدد ست شركات تأمين أخرى عملت فى مصر بنفس نشاط التأمين من عام ١٩٣٢م وحتى عام ١٩٥١م.

شركة التأمين الأهلية المصرية (للتأمين على الحياة)

أسست هذه الشركة فى مدينة الأسكندرية فى عام ١٩٣٢ م مجلس الإدارة عددهم ٩ أعضاء عدد ٦ منهم أجانب وأحد المصريين هو أصلان قطاوى باشا اليهودى المصرى المشهور كواحد من رجال المال والأعمال ومن رجال السياسة أيضا ، وباقى المصريين أثنين من الباشوات .

الشركة بذلك تكون شركة فى مظهرها مصرى كشركة مساهمة ومضمونها وعملها نشاط أجنبى على أرض مصر . تعمل الشركة فى كل أنواع التأمين وتساهم فى شركات أخرى وحققت أرباحا وزعت على الأسهم فى عملها من عام ١٩٣٧م ، وحتى عام ١٩٤١م (١١١).

شركة الأسكندرية للتأمين على الحياة

صدر مرسوم تأسيس هذه الشركة فى نوفمبر عام ١٩٣٩ م برأسمال ١٠٠.٠٠٠ ج . م ، مقر الشركة مدينة الأسكندرية وهى بخلاف شركة الأسكندرية للتأمين التى أنشأت عام ١٩٢٨م أسس وأدار هذه الشركة الأجانب من رجال المال والأعمال ومعهم بعض المصريين .رئيس مجلس الإدارة هو جورج اليمان سويسرى الجنسية وعضوية ج. ن. بيلافاكي يونانى الجنسية ودخل فى عضوية تلك الشركة حسن فهمى باشا واثنين من المصريين نشاط الشركة التأمين على الحياة (١١٢).والشركة من الشركات التى حققت فائض ووزعت أرباح على الأسهم فى عام ١٩٥١م(١١٣).

شركة التأمينات التجارية المصرية

أسست هذه الشركة بمرسوم تأسيس صادر فى ٢٧/ ٦/ ١٩٤٦م بالأسكندرية. مجلس الإدارة يضم مصريين وأجانب، مع وجود يهود مصريين. جنسيات الأجانب إيطالية، يونانية ، بريطانية(١١٤)، مارست الشركة أعمال التأمينات فى كافة الأفرع. حياة، حريق، سيارات، تعويضات، أخطار النقل البحرى، والبرى، والجوى، الضمان

الشخصى، وأخطار الطيران، المسئولية المدنية وأخطار المصاعد، السرقة، والأختلاسات، والمصوغات ، نقدية فى الخزائن ومنقولة والأخطار المتنوعة.

واضح أن الشركة تخصصت فى كافة أنواع التأمين بكامل فروعة ([١١٥]). ذلك أن المجتمع فى مصر والشرق قد تعود واعتاد على تلك الأنواع والأفرع من التأمينات المذكورة وأختبر المجتمع المتابع فى القاهرة والمدن هذه الأعمال منذ نشأتها وحتى تاريخ هذا التقرير فى عام ١٩٥١م ، نضيف هنا أيضا وجود رجال المال والأعمال والخبراء من اليهود الذين لهم باع وخبرة طويلة فى تلك الأنشطة وكذلك أعمال البنوك وكل أنواع الإدخار، لا يكاد يخلو مكان منهم فى الأوعية الإدخارية والأنشطة الحديثة فى التأمينات بكل فروعها كما ذكرنا([١١٦]).

شركة النيل للتأمين ش. م .م

أسست هذه الشركة في أبريل عام ١٩٤٧م كشركة مساهمة مصرية، أشترك عدد كبير من المساهمين في تأسيس هذه الشركة بلغ عددهم خمسة عشر مساهماً بين أفراد وشركات ، الأجانب عددهم أكبر فهم ثلثي المؤسسين، عشرة مساهمين أجانب بين أفراد وشركات والخمسة الباقيين مصريين.

جنسيات الأجانب، بريطانيون، أكثريه، يليهم فرنسيون، يونانيون ثلاثة من الأجانب (انجليزيان ويوناني) يمثلون وكلاء شركات تأمين. لديهم خبرة وممارسة العمل. ومن المساهمين فيكتور عاداه من أغني يهود مصر المغتربين. أكثر هؤلاء المساهمين يقيم في الأسكندرية وثلاثة منهم فقط مقيمون في القاهرة وفي أرقى وأفخم أحياء وشوارع المدينتين، وجميعهم من ذوي الشهرة والنشاط الاقتصادي وأصحاب أموال، ويؤكد ذلك أنهم ساهموا جميعاً بكل رأس مال الشركة ومقداره ٥٠٠.٠٠٠ خمسمائة ألف جنيه مصري موزعا على ٢٠٠٠سهم قيمة كل سهم ٢٥٠ ج.م ([١١٧]).

مركز الشركة ومحلها القانوني مدينة القاهرة وللشركة فرع بمدينة الأسكندرية([١١٨])، غرض الشركة هو القيام في مصر أو في الخارج بأعمال الضامنين والمؤمنين والتعامل في جميع أنواع التأمين .[١١٩]

مارست الشركة عملها بنجاح وحققت عن ذلك أرباحاً بلغ صافي الأرباح في ميزانية عام ١٩٥٢م مبلغ ٩٨١٤ جنيهاً مصرياً وذلك بعد تغطية جميع الالتزامات(١٢٠).

وللشركة أنتشار كبير ومعاملات راسخة ومجلس الإدارة دائما ما يشيد بإنجازات الشركة ورصيد أعمالها في التأمين بفروعه وأخذت الشركة تطبق قانون مصلحة الشركات الصادر في عام ١٩٤٧م بتحسين وزيادة نسبى عمالة المصريين والمستخدمين وكذلك زيادة أجورهم(١٢١).

شركة التأمينات المصرية ش.م.م.

أسست شركة التأمينات المصرية كشركة مساهمة مصرية في يونيو عام ١٩٥١م ، مركز الشركة ومحلها القانوني مدينة الأسكندرية ، ساهم في تأسيس الشركة أحد عشر مساهماً بعضهم من والآخر من المتمصرين الأجانب وأقلية من المصريين، رأسمال الشركة حدد بمبلغ ٧٥.٠٠٠ج.م. مودعة على ١٨.٧٥ سهما وقد تم الأكتتاب في رأس المال جميعه، غرض الشركة القيام بكافة عمليات التأمين على أختلاف أنواعه وكذلك عمليات إعادة التأمين [١٢٢].

مارست هذه الشركة نشاطها في آخر الفترة التي حددناها لتلك الدراسة، ولم تكن قد زاولت نشاطها بالشكل المطلوب([١٢٣])، خاصة أن الثورة المصرية قد قامت في يوليو عام ١٩٥٢م لتراجع تلك الشركة نشاطها وتترقب ما الذي ستسفر عنه تلك الحركة التي قام بها الضباط الأحرار في يوليو عام ١٩٥٢م.

سيطرة الأجانب على شركات التأمين:

ذكرنا سابقاً عشر شركات تأمين أسست في مصر منذ عام ١٩٠٠م كشركات مساهمة مصرية، وقبل عام ١٩٠٠ م وفي سنوات تالية لم يخل السوق المصري في أعمال التأمين من توكيلات لشركات تأمين أجنبية مراكزها وإدارتها خارج مصر في العواصم الأوربية ونشاطها في مصر وبلاد الشرق ، هذه الشركات كانت بأعداد كبيرة وذكرنا ذلك قبلاً، لم تكن هناك أية رقابة أو متابعة حكومية لأعمالها ونشاطها([١٢٤])، مما استلزم التصريح بفتح شركات تأمين في شكل شركات مساهمة مصرية وكان القصد من ذلك أن تكون مصرية وتحت سيطرة ورقابة الدولة. إلا أن الواقع الفعلي الذي حدث على أرض العمل والنشاط في كبريات مدن وأنحاء مصر، أن تلك الشركات كانت مصرية بالإسم فقط وأجنبية في الإدارة والتوجيه وحتى في توزيع عوائد رأس المال في شكل أرباح.

ولم يدخل تلك الشركات من المصريين إلا أصحاب الألقاب الرفيعة من الباشوات والباكوات ورجال الإدارة العليا في مصر، وكان كل هؤلاء على شاكلة هؤلاء الأجانب في الهوى والسلوك والتوجه، كان هؤلاء المصريون وسيلة ومعبر فقط لتلك الشركات وذراً للرماد حتي يقال أن هناك عدد من المصريين يشاركون في تأسيس وعمل شركات التأمين في مصر([١٢٥]).

خاصة أن مصر قد شهدت تطوراً ونمواً للوعي وظهور حركة وطنية في ثورة عام ١٩١٩م ومطالب بتمصير النشاط الأجنبي وما تلي ذلك من إلغاء معاهدة عام ١٩٣٦م ومؤتمر مونترو عام ١٩٣٧م، والذي ألغيت فيه الأمتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة بعد فترة أنتقال تنتهي في عام ١٩٤٩م ، كما ظهر قانون شركات المساهمة لعام ١٩٤٧ م والذي حدد فيه ضوابط عمل تلك الشركات لزيادة نسبة المصريين في الإدارة والوظائف ومجلس الإدارة وكذلك نسبهم في الرواتب والمزايا المختلفة(٤٠% على الأقل لمجلس الإدارة من المصريين، ٧٥% من المستخدمين مصريين، ٩٠%

على الأقل من العمال المصريين) كما حدد القانون زيادة نسب مرتبات المصريين([١٢٦]).

بالرغم من كل هذه التطورات ظلت شركات التأمين بكل أنواعها في مصر شركات أجنبية واقعاً وفعلاً ولم تطبق أقل القليل من الضوابط السابقة، وظلت حكراً على الأجانب في نشاطها ورأسمالها وأعوان الأجانب من المصريين أصحاب الرتب والألقاب والباكوات والباشوات والأعوان ظل ذلك حتى عام ١٩٥٢م ، هذا بالرغم من صدور القانون رقم (٩٢) لسنة ١٩٣٩ م بالاشراف والرقابة على شركات وهيئات التأمين.

القانون رقم " ٩٢" لسنة ١٩٣٩م للإشراف والرقابة على هيئات التأمين :

رأي المشرع المصري أمام فوضى أعمال التأمين وعدم وجود ضوابط كافية لعملها في مصر ، رأى أمام ذلك وجوب الإشراف والرقابة على شركات التأمين التي تعمل في مصر، ضماناً لحقوق المساهمين في هذه الشركات والمؤمنين لديها، فصدر القانون رقم "٩٣" لسنة ١٩٣٩م، وقد حدد ذلك القانون الحد الأدنى للمال الواجب وجوده في مصر بالنسبة لأقسام التأمينات العامة والحياة كل على حده وقضي بأن يستمر هذا الضمان ٢٥% على الأقل في سندات الدولة المصرية والمبلغ الباقي يستثمر في سندات الدولة البريطانية أو في أوراق منقولة مصرية ، أو في أوراق مصرية ذات إيراد متغير ، فيما عدا أسهم شركات التأمين على ألا تجاوز القيمة ٢٠% أو في سلف مضمونة برهون عقارية أو في عقارات مبنية في مصر، أو في قروض وسلفيات على وثائق التأمين.

كماحتم على شركات التأمين تقديم كشوف سنوية عن الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وبيان الإيرادات والمصروفات، كما ألزم القانون شركات التأمين بفرض نظام لتسجيل أعمالها وإلزامها إيداع ضمان في أحد البنوك في مصر قيمته عشرة آلاف جنيه مصري عن كل فرع من فروع التأمين التي تزاولها بحد إلزامي أقصى قدره

ثلاثون ألفا من الجنيهات، وأشترط القانون فوق ذلك على الهيئات التي تباشر أعمال التأمين على الحياة أن تكون لها أموال في مصر لاتقل قيمتها عن ٦٠% من الاحتياطي الحسابي بالعقود المبرمة في مصر أو التي تنفذ فيها ([١٢٧]).

كان لهذا القانون أثره المحدد في تنظيم النشاط التأميني وحفظ حقوق الجمهور وأصحاب البوالص وحماية هيئات التأمين من المنافسة غير المشروعة، على أنه كان لابد من إعادة النظر في هذه الخطوة الأولى بعد تجربة دامت فترة طويلة وذلك تبعاً لأطراد النشاط التأميني وتنوع أقسامه([١٢٨]).

وفي ضوء ما أظهره التطبيق والتنفيذ من نقص أوقصور في ذلك التشريع الأول. لهذا قد صدر قانون جديد في عام ١٩٥٠م بخلاف قانون سنة ١٩٣٩م.

القانون رقم(١٥٦) لسنة ١٩٥٠م للوقابة على أعمال التأمين في مصر :

يمتاز قانون ١٩٥٠ م عن سابقه بأنه أعم وأشمل في وسائله المختلفة وأدق تفصيلاً في بعض النواحي التي دلت التجربة على ضرورة إيضاحها، فقانون سنة ١٩٥٠م فرض الرقابة على جميع الأعمال ذات الصبغة التأمينية التي لم تكن داخلة في القانون السابق كما أنه عمل على زيادة الأموال التي يجب على هيئات التأمين على الحياة الاحتفاظ بها في مصر من ٦٠% إلى ١٠٠% وغير ذلك من التفصيلات الدقيقة لاكتمال الحماية اللازمة للجمهور وأصحاب الوثائق([١٢٩])، وحددت هذه الأموال على أساس نسب معينة من الأقساط التي حصلتها في السنة السابقة في مصر، وهذا لأنه لا يمكن احتساب التزام حسابي لمثل تك العمليات ([١٣٠])، نص القانون أيضا على أنه لا يجوز تسجيل أية هيئة تأمينية إلا إذا كانت متخذة بشكل شركة مساهمة، ويجب ألا يقل رأس المال المدفوع في الشركة التي تطلب تسجيلها عن ٥٠الف جنيه ويتسنى من ذلك الهيئات التي تعمل في المملكة المصرية وقت العمل بهذا القانون، إذا كان قد تم تسجيلها طبقاً لأحكام القانون رقم" ٩٢" لسنة ١٩٣٩م الخاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين([١٣١]).

وأجتهد المشرع قدر المستطاع في أحكام الرقابة وضبط أعمال التأمين في مصر بفروعها المختلفة حفاظاً لحقوق المودعين والأهم من ذلك لأستكمال سيادة مصر وسيطرتها على أنشطة رأس المال الأجنبي بمختلف أوجه استثماره وأختلاف أنواع ووسائل توظيفه.

الحكم على مدى استفادة مصر من نشاط الأجانب في أعمال التأمين :

بداية نذكر أن هذه القوانين التي ظهرت في مصرة متأخرة من نهاية النصف الأول من القرن العشرين، لم تؤثر على الصبغة الأجنبية لهذه الشركات التي ظلت على أجنبيتها واقعاً وفعلاً حتى عام ١٩٥٢ (١٣٢).

والحكم على مدى استفادة مصر من نشاط الأجانب في أعمال التأمين يأتي في مدى أستفادة الاقتصاد المصري من هذه المدخرات والاستثمارات، والحقيقة في ذلك أنه إذا اكانت هناك بعض نواحي التشغيل لهذه المدخرات في بناء بعض العمارات والاستفادة من ريعها وغير ذلك من أوجه التشغيل المختلفة في أوراق مالية مصرية وأجنبية، متعددة ومختلفة في أنواع تأمينها، فإن الفائدة في كل ذلك يعود على المؤسسين الأجانب أصحاب رؤوس الأموال الحقيقيين سواء كانوا مقيمين في مصر أو خارجها، ففي النهاية أرباح الأسهم تعود عليهم وحدهم. كما أن كثيرا من هذه المدخرات خرجت من مصر وعملت شركات التأمين الأجنبية على تشغيلها خارج مصر، فهي بذلك تفيد اقتصاديات بلادها الأصلية بينما المدخرون والمؤمن عليهم مقيمون في مصر سواء كانوا مصريين أم أجانب وبذلك تكون هذه الشركات مستغلة للمصريين إلى أقصى درجات الأستغلال لتستفيد في بلادها من وراء ذلك، والعكس من ذلك صحيح بالنسبة لمصر والمصريين. ومع هذا فقد تكون إفادة بعض المصريين من هذه الأعمال في تخفيف بعض الكوارث والتقليل من أثر حدوثها، وتأمين كثير من أوجه نشاطهم ضد تقلبات الزمن ومختلف الأخطار، وهذه بالنسبة للمصريين الذين أدركوا أهمية أعمال التأمين وأقدموا على الإشتراك فيها.

ومما لاشك فيه أنه بنقل الأجانب لأعمال التأمين إلى مصر وهي إن كانت تتخذ لفترة طويلة من نشاطها صورة أستغلال للمصريين لصالح هؤلاء الأجانب، فإنه على كل حال نقل جديد مبتكر شهدته أوروبا منذ فترة طويلة، وأستفادت منه أستفادة قصوى، ولابد في النهاية من إفادة مصر والمصريين من هذا النشاط الجديد بعد ملافاة عيوبه وأوجه أستغلاله وتحويله بالتدرج لصالح المصريين بتوجيه المدخرات إلى تطور المجتمع وتنمية اقتصاده وإصلاح أحواله(١٣٣).

شركة مصر للتأمين

تأسست شركة مصر للتأمين كأول شركة تأمين مصرية وطنية خالصة، الغرض منها تمصير نشاط أعمال التأمين وذلك بتوظيف مصريين على ثقافة وكفاءة عالية لإدارة وتشغيل هذا النشاط الذي كان حكراً على الأجانب وأعوانهم.

وكانت البداية في عام ١٩٣٤، عندما أسست تلك الشركة تحت أسم "شركة مصر لعموم التأمينات" مركزها الإداري والرئيسي بمدينة القاهرة والمؤسس الرئيسي لتك الشركة بنك مصر بفضل جهود طلعت باشا حرب رائد الاقتصاد المصري(١٣٤).

وفي عام ١٩٣٤ سميت الشركة بأسم : شركة مصر للتأمين وانفردت الشركة منذ إنشائها بطابعها الوطني الخالص(١٣٥). وأدار الشركة منذا البداية مجلس إدارة من الوطنيين، فرئيس مجلس الإدارة حافظ عفيفي باشا وباقي أعضاء المجلس من الوطنيين المصريين من الباشوات وغيرهم وقد دخل عدد محدد من الأجانب مجلس الإدارة بنسبة لا تزيد عن ٢٣% والباقي ٧٧% من الوطنيين، موظفوا الشركة من المصريين المثقفين المتخصصين وأن دخل أحد الموظفين الأجانب كخبير فإن نسبتهم لا تزيد عن ١% من مجموع الموظفين أما عمال الشركة فجميعهم من المصريين(١٣٦).

وبتغيير مجلس الإدارة في دورات مختلفة وفي إحدى التغييرات نرى مدحت يكن باشا رئيساً لمجلس الإدارة ومعه الأعضاء من خلاصة المصريين ذوى الخبرة والكفاءة

من الباشوات والبكوات وتكرس عمل شركة مصر للتأمين ليكون في خدمة الاقتصاد الوطني وتعويد المصريين على الإدخار والمشاركة في أعمال التأمين.

وبدأت الشركة عملها في عام ١٩٣٥م بالتأمين على الحياة وهي أكثر عمليات التأمين مخاطرة وكذلك دخلت الشركة ميدان تأمين السيارات وحوداث العمل والعمال. وتوسعت الشركة بعد ذلك وأنشأت لها فروع في الأسكندرية وفي فروع بنك مصر بالأقاليم(١٣٧). وبالرغم من حوادث الحرب العالمية الثانية، اضطردت الزيادة في أعمال الشركة في عام ١٩٤٣ م وتطورت حتى أصبح مجموع التأمينات السارية في فروع الحياة حتى نهاية ديسمبر ١٩٤٩م مبلغ ٩.١٥١.٠٠٠ج.م. مقابل ٨.٣٧٠.٠٠٠ج.م. من العام السابق وتستثمر الشركة أموالها في أوراق مالية من الدرجة الأولى بلغت قيمتها ١.٢٥٦.٢٣٤ج.م. كما امتلكت الشركة عقارات في القاهرة والأسكندرية عبارة عن أربع عمارات كبيرة بلغت قيمتها بعد استبعاد الأستهلاك ٦٥٧.٩٤٢ ج.م. وذلك في شهر ديسمبر من العام ١٩٤٩. وقد تزايد رأس المال من ٥٠.٠٠٠ج.م في عام ١٩٣٣م إلى ٢٠٠.٠٠٠ج.م. وفي زيادة مستمرة حتى عام ١٩٤٩. ولاستمرار عمل الشركة وزيادة نشاطها فقد حققت أرباحاً لأملاك الأسهم زادت من ٥% في عام ١٩٣٩ حتى وصلت إلى ٢٠% في عام ١٩٤٩ م(١٣٨).

ختمنا الدراسة بما كتبناه عن شركة مصر للتأمين، وأخرجناها من تسلسلها في التأسيس لأنها مختلفة عن باقي شركات التأمين، في صورة مضيئة للعمل الوطني الخالص، الذي بدأه الوطني المخلص طلعت باشا حرب عندما أسس بنك مصر عام ١٩٢٠م بغرض تمصير أعمال البنوك وبما يتبع ذلك من أعمال تمصير الاقتصاد الوطني، ونجح بنك مصر من بدايته في أعمال التمصير في كل أوجه نشاطه بفضل صدق ووطنية المخلصين من رجال الأعمال الوطنيين، وأفردنا الحديث عن شركة مصر للتأمين لتكون في سياق تلك الدراسة معبرة عن وجه مضيء نجح في تمصير أعمال التأمين وأنشطته المتعددة من بداية إنشاء الشركة في عام ١٩٣٤م، وتطور

أعمالها على أمتداد فترة الدراسة حتى نهاية عام ١٩٥٢م، وهي نهاية متفقة مع متغير هام في تاريخ الوطن وهو قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وما يتبعها من متغيرات وطنية كبيرة كان منها أكمال أعمال التمصير بتأميم أوجه أنشطة الاقتصاد الوطني للمصريين الذين حرموا من خيرات وموارد بلادهم طوال سنوات الأحتلال الانجليزي وقبل ذلك بسنوات طويلة.

وتكون شركة مصر للتأمين بذلك أحد أهم إرهاصات التغيير والتحول من اقتصاد عائده للأجانب إلي اقتصاد عائده ونفعه للوطنيين بعد طول صبر وأنتظار .

وقد تابعنا مسيرة شركات التأمين والتي سجلت على أنها شركات مساهمة مصرية إلاأنها كانت أجنبية واقعاً وعملاً وكما أظهرت مادة تلك الدراسة عن تاريخ وتطور شركات التأمين في مصر منذ عام ١٨٥٠م وحتى عام ١٩٥٢م .

خاتمة :

أختص هنا في الخاتمة بالكتابة عن مشروعية أعمال التامين بكل أنواعها، وقد ذكرنا أنها محرمة منذ بدايتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، هي محرمة عند المصريين لأن الحياة ملك لخالقها رب العرش العظيم ، كما أنها فيها ممارسة للربا كما أعتقد المصريين في ذلك الوقت ، ومارس المصريون نشاطهم الاقتصادي فقط في شراء الأرض وخدمتها، ولا شئ أمامهم غير ذلك مع العقارات والمباني . ومن ثم فإن شركات التأمين الأجنبية من بدايتها وجدت لخدمة واستثمار فرص النشاط الأجنبي المتزايد والمتنامي علي امتداد سنوات الإحتلال الإنجليزي لمصر ، وجاءت أرباح تلك الشركات مشجعة بدليل تزايد اعدادها حتي ١٨٠ شركة تأمين أجنبية حتي عام ١٩١٠ ، وتزايد بعد ذلك بأعداد متنامية . أرباح شركات التأمين عن مجمل اعمال تأمينها للنشاط الأجنبي في مصر وهي أمور أعتادها الأجانب وشجعوها ، وأرباح الشركات الأجنبيو وشركات التأمين هي أولا وأخيرا من ناتج الاقتصاد المصري والذي بدلا من أن يدخل في جيوب اصحابه من المصريين كان العكس هو أن ريع هذا الاقتصاد ذهب إلي هؤلاء الأجانب .

شجع عدم قبول المصريين لفكرة التامين ، الأجانب علي استغلال هذا التوجه عند المصريين والذي يصل إلي درجة الحرمانية. وهل ظلت هذه الفكرة ملازمة للمصريين؟ نقول نعم ظلت ملازمة للمصريين طوال تلك الفترة. بالرغم من صدور فتاوي لأربعة من الأئمة من شوامخ علماء الأزهر وعلمائه المشهود لهم .

نذكر من هؤلاء افمام محمد عبده ، وهو من أشهر علماء الأزهر علماً وفي نفس الوقت استنارة ، فقد أفاد بمشروعية أعمال التامين لأنه عمل نافع للبلاد والعباد.

كما أجاب الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر عن مشروعية أعمال التأمين بتاريخ يناير ١٩٩١، وذكر في ذلك ما معناه أن شريعة افسلام تحصن كل عمل من شأنه التكافل الاجتماعي بين الناس.

ويقول الشيخ عبد الوهاب خلاف " أن عقد التأمين علي الحياة عقد صحيح ونافع للمشتركين وللمجتمع ".

ويقول أيضاً الشيخ نصر فريد واصل وهو من مشايخ الأزهر ومفتي البلاد سابقا " أن دار الإفتاء تري أن التأمين بكل أنواعه صحيح وأصبح ضرورة اجتماعية تحتمها ظروف الحياة ".

ذكرنا رأي أربعة من كبار الئمة عن مشروعية وأنها ليست محرمة والعقل الفاهم الناضج العارف لمقاصد الشريعة الإسلامية، يتفهم أعمال التأمين وأنها بالفعل ضرورة ملحة تتطلبها الحضارة الحديثة ، وفيها تأمين لأموال المودعين وصيانة لها وتحقق التكافل الاجتماعي الذي هو موجود حتي الآن في شكل أعمال بسيطة مثل الجمعيات، ونقطة .....، فالجمعيات تتكون من مجموعة من الأفراد علي اتفاق بينهم علي ما يدفع شهراًوترتيب الدفع لكل مشترك، وبالرغم من التطور والحداثة، وطغيان الحضارة الحديثة ، وسوق العمل نجد نسبة كبيرة لا يستهان بها "أري أنها هي الأغلبية " مازالت تحرم أعمال التأمين بكل أنواعه والكثر من ذلك تحرم قروض البنوك والكثير من أنشطتها .

نحن في حاجة إلي ثورة في الفكر ولن يكون ذلك إلا بالتعليم المثمر الهادف البعيد عن التشدد والتعصب ، والبعيد كل البعد عن هدف الدين الإسلامي الحنيف في نبل رسالته .

.....

الهوامش

١) جلال يحيي، مصر العثمانية، منشأة المعارف، الاسكندرية، د. ت، ص ص١٩٧-١٨٨

– عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية وتطوير نظام الحكم في مصر، جـ ١، ط ٦ ، درا المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٧م ، راجع الفصل الثالث والفصل الرابع .

٢) ولد محمد علي عام ١٧٦٩م في مدينة قولة من ثغور مقدونيا ببلاد اليونان وهي موطن الأسكندر الأكبر، جاء إلى مصر في مارس ١٨٠١م كنائب لرئيس الكتيبة التركية التي أرسلها الباب العالي إلى مصر لمحاربة الفرنسيين وإخراجهم منها وواجه محمد علي حوادث وتطورات كثيرة على أرض مصر أنتهت بتعيينه واليا في مايو ١٨٠٥ م بإرادة الشعب المصري، واستمر حكم محمد علي منذ هذا التاريخ حتى إبريل عام ١٨٤٧م ، وفي أغسطس عام ١٨٤٩م توفي محمد علي بالأسكندرية ونقل ليدفن في المدفن الذي أعده لنفسه في حياته بمسجده في القلعة ، والتي كانت مقراً لإدارة مصر طوال مدة حكم محمد علي التي استمرت ٤٢ سنة .

راجع : عبد الرحمن الرافعي ، تاريخ الحركة القومية ، جـ٢ ، ط ٥، ص ص ٢٨٦- ٢٨٩ – ٣٢٧

الرافعي ، عصر محمد علي ، ط ٥، دار المعارف ، ١٩٨٩ ، ص ٥٧٣.

3) A. E. Crouchley, the investment of foreign Capital in Egyptian companies, 1938, P, 6-8.

4) Crouchley, op. Cit, p. 15.

٥) نبيل عبد الحميد : الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري من عام ١٨٨٢ / ١٩٢٢ جـ ١ ص ٤٢ دمياط . القاهرة ، ٢٠٠٤ م ، ص ٤٢

6) David's landes, Bankers and Pashas firt published, Inernational finance and Economic Imperialism in Egypt, London 1958.p.131-133.

٧) نبيل عبد الحميد، المرجع السابق، ص ص ٤٢-٤٣.

8) Crouchley , op. Cit, p,18.

٩) الرافعي ، عصر إسماعيل، جـ ٢، ط ٣، دار المعارف ، ١٩٨٧م، ص ٤٣.

١٠) وكما جاء تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان لسنة ١٩٠٤م وتقارير أخرى قبله وبعده تفيد حرص الإدارة الإنجليزية علي ضبط الوارد والمنصرف في الميزانية المصرية بحيث أن المنصرف يقل عن الإيرادات ليكون الفائض على أمتداد سنوات الأحتلال بصدد تسديد الديون وفوائدها ، وأيضا أحد أهم مصارد نهب مصر، فقد كانت الزيادة في تقرير الميزانية عام ١٩٠٤م بمبلغ ٢.٣٣٨.٢٤٢ جنيه مصري، وفي تقرير اللورد كرومر لسنة ١٩٠٦م بلغت الزيادة في موازنة الدولة ٢.١٧٥.٠٠٠ جنيه مصري.

راجع:

– تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية كفي مصر والسودان عام ١٩٠٤م،

ترجمة ومطبعة المقطم ، ١٩٠٥م ، ص٢٢.

– تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية كفي مصر والسودان عام ١٩٠٦م ،

ترجمة ومطبعة المقطم ١٩٠٧م ،٩١.

١١) راجع – عمر طوسون ، يوم ١١ يوليو ١٨٨٢م ، الاسكندرية ،١٩٣٤م ، ص ص ٨٠-١٠٠

– تيوودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥– ١٩١٠م ، ترجمة عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ط ٣، القاهرة ، ١٩٥٠م ،ص ١٩٤-٢٠٠.

– الرافعي ، الثورة العرابية والأ حتلال الانجليزي، ط ٣ ، القاهرة ، ١٩٦٦م ، ص ٣٦٧.

١٢) كرومر في كتابه Modern Egypt، يتحدث بفخر عن الأحتلال الإنجليزي لمصر ، وأنها رسالة حضارية ، واحتلال ضروري لحماية الأجانب وحماية لسلام أوروبا ، كما أن الأحتلال يمثل نموذج الجنس الأنجلو سكسوني الذي يعتبره نموذجاً وجنساً راقياً وهذا من نصيب مصر والمصريين

راجع – Cromer, Modern Egypt , London ,1911, p. 555– 561.

13) – A.E.Crouchley و The Economic development of modern Egypt firt published, England,1938., p ,125.

14) Cromer, op. cit, p, 690.

١٥) مصلحة عموم الإحصاء ، الإحصاء السنوي العام للقطر المصري عام ١٩١٦ ، المطبعة الأميرية ، ١٩٢٠، ص ١٧ .

١٦) مصلحة عموم الأحصاء، تعداد سكان القطر المصري ١٩١٧، جـ ٢، المطبعة الأميرية، ١٩٢١، ص ص ٥٧٦– ٥٧٩ .

١٧) مصلحة عموم الأحصاء ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٤٧، جـ ٢، بالمقدمة هـ ، المطبعة الأميرية ،١٩٥٣.

١٨) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢– ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢، ص ٤٣–٤٤ .

١٩) راجع ما كتب عن محاولات تمصير النشاط الأجنبي في كتاب النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢– ١٩٥٢، للدكتور نبيل عبد الحميد، الفصل الثامن من الكتاب.

20) Crouchley . op. cit , p. 9.

21) Crouchley, p 26–28 .

22) Crouchley, p 57–58.

23) Crouchley , p. 9.

24) Cromer, op . cit p 585 –586.

25) Landes. Op cit p 41– 43

٢٦) راجع –

Lands .o. p 41– 43.

٢٧) راجع: تقرير جان شاتس، نمو التجارة في مصر، وزارة المالية، مصلحة التجارة، ص ١٧– Crouchley . op. cit p 51–58

٢٨) وفي ذلك راجع :عبد الوهاب خلاف ، التجديد في الاقتصاد المصري الحديث، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ط ١ القاهرة ، ١٩٦٢، ص ص ٣٥٠- ٣٥٣.

- نبيل عبد الحميد ،الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ، جـ١ ، مرجع سابق ، ص ١٠٩- ١٣٠.

- نبيل عبدالحميد، النشاط الاقتصادي للأجانب ١٩٢٢-١٩٥٢، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

- نفسه ، ص ٢٥٦.

- نفسه ، ص ص ٢٧١- ٣٣٨ .

٢٩) وقد كان بداية تلك الأمتيازات في بداية العهد العثماني وكانت تهدف إلى حماية الأجانب من احتمال وقوع الحيف والجور عليهم في مسائل الضرائب وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم، غير أن الأمتيازات أنحرفت عن مسارها الذي أوجدت من أجله وذلك بعد أن ضعفت الدولة العثمانية ، ونتج عنها مع الزمن ألوان من الحصانة في شتى الميادين جعل منها حالة تقترب من الفوضى لضرب المصريين والأجانب معاً .

راجع: محمود سليمان غنام ، المعاهدة المصرية الإنجليزية ودراستها من الوجهة العلمية، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٣٦ ، ص ٢٨٢.

- وثائق مؤتمر الغاء الأمتيازات الأجنبية بمونترو من ٤/٢٢ إلى ١٩٣٧/٥/٨، المطبعة الأميرية، ١٩٣٧، ص ١٥-.١٦

٣٠) مجلس النواب، جلسة ١٩٣٧/٧/١٩، مؤتمر مونترو، مناقشة مواده، ص ١١٤٢/١١٣٧

٣١) وثائق مؤتمر الغاء الامتيازات الأجنبية ، مرجع سلبق ، ص ١٥

٣٢) دار الوثائق القومية ،مصاحة الشركات ، محفظة رقم (٢٦) ، شركة الشرق للتأمين ، ملف ١٨٢ ، ص ٨٦.

٣٣) نفسه ، محفظة رقم (٢٦) ، نفس الملف ص ٨٨/٨٦

٣٤) محمد كامل مرسي ، سيد مصطفى قوانين المحاكم المختلطة والقوانين المكملة لها (ترجمة) ، القاهرة ١٩٢٦، ص٣ .

٣٥) عزيز خانكي ، المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية ، د. ت ، ص ٤٧

٣٦) هو محمد طلعت حسن حرب (١٨٦٧– ١٩٤١) اقتصادي ومفكر مصري، كان عضو في مجلس الشيوخ، ومؤسس بنك مصر ومجموعة الشركات التابعة له والتي منها شركة مصر للتأمين.

راجع سيرته وحياته وأفكاره .محمد طلعت حرب ، مجموعة خطب طلعت حرب ، مطبعة مصر، ١٩٢٧ ، طلعت حرب ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة . http:// ar.wikipedia.org/wiki

٣٧) بلغ عدد اليهود في مصر عام ١٩٤٧ (٦٥.٦٣٩) وهو أكبر عدد وصل إليه يهود مصر في كل تاريخها الحديث والمعاصر، بالرغم من ذلك إلا أن نسبتهم العامة لمجموع السكان المصريين والأجانب ضئيلة جداً فهي لا تتعدي ٠٠.٣٥% زنسبة اليهود المصريين منهم ٧٧% واليهود الأجانب ٢٣% وبالرغم من قلة أعدادهم إلا أن تأثيرهم أكبر بكثير من قلة أعدادهم فكانوا هم الأساس والمحرك لتلك الأنشطة وخاصة شركات التأمين.

راجع : نبيل عبد الحميد عن اليهود في مصر ١٩٥٦/١٩٤٧ ط ١ ص ١٧٥/١٧١ وجـ ٢ عن حياتهم الاقتصادية والاجتماعية هذا عن أعداد اليهود أما عن أعداد الأجانب الذين هم أساس نشاط شركات التأمين فقد ذكرنا تطور أعدادهم في الصفحات السابقة.

٣٨) يعتبر أ. كروتشلي من أهم المثقفين والمختصين الذين كتبوا عن التطور الاقتصادي في مصر الحديثة وله كتاب آخر هام جداً عنوانه " استثمارات رؤوس الأموال الأجنبية في الشركات المصرية، والدين العام "وقد قدم هذا الكتاب إلى وزارة المالية المصرية، وأعتبر أهم أوراقها المتخصصة ،ووضعت تحت رقم ١٢، وقام بطبع هذا الكتاب المطبعة الأميرية في بولاق بالقاهرة عام ١٩٣٦ .

وقد عمل كروتشلي محاضرا في كلية التجارة بالجامعة المصرية في تلك الفترة التي ألف فيها كتبه وقدمها للحكومة المصرية.

39) Crouchley و op. cit p 57–58

٤٠) مصلحة الاحصاء والتعداد ، أحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر ١٩٤٩/١٩٥٠، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٥٢، ص ٧٣٤ .

٤١) الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، بحوث العيد الخمسيني ١٩٠٩/١٩٥٩، علي أحمد شافعي ، بحث عن التأمين في الخمسين سنة الأخيرة في الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ١٥٨ .

- وأهمية هذا البحث أن صاحبه عمل رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية لإدارة التأمين ، كما اشترك في أعداد بحث الجهاز الفني لنفس الشركة .

42) Crouchley, op. cit , p .58.

٤٣) علي أحمد شافعي ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

٤٤) راجع : – Crouchley . op. cit p 59–60

، علي أحمد شافعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٨–١٥٩، إبراهيم شحاته معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر دار النهضة العربية ، ١٩٧٢، ص ٢٢٤.، نبيل عبد الحميد النشاط الاقتصادي للأجانب ١٩٢٢/ ١٩٥٢، مرجع سابق، ص ص ٣٣٠– ٣٣١ .

٤٥) علي أحمد شافعي ، مرجع سابق ، ص ١٦١، أمين مصطفى عفيفي عبد اللا، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث، ط١، القاهرة، ١٩٥٠ ، ص ٣٣١.

٤٦) شركة التأمين الأهلية المصرية لجميع أنواع التأمين المؤسسة في سنة ١٩٠٠ شركة مساهمة مصرية ، النظام الأساسي ، مطابع جريدة البصير ، ص ٣–٦ .

٤٧) نفسه ، العقد الأبتدائي للشركة ، ص ٤–٥ .

٤٨) علي أحمد شافعي، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

٤٩) هو القانون رقم ١٣٨ الصادر في ١٩٤٧/٧/٢٩ وزادت فيه نسبة تمصير الوظائف منها ، أن يكون ٤٠% على الأقل من أعضاء مجلس إدارة أي شركة من المصريين، وأن لا يقل عدد المستخدمين المصريين عن ٧٥% ، ولا يقل العمال عن ٩٠% من مجموع العمال وكذلك ارتفعت نسبة الأجور في هذا القانون.

راجع: مصلحة الشركات. محفظة رقم(٦١) ملف ١٨٢—٣/١٠ جـ ١ ص ٢٢٥ ، مجلس النواب . جلسة ١٣/٢/١٩٥٠ ملحق رقم ١٤ مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء ص ٦٦

٥٠) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٢٣) شركة التأمين الأهلية المصرية . وزارة التجارة، الإدارة العامة للشركات، قسم المحفوظات والقيودات ملف رقم ١٨٢–١٣ / ٦ جـ١

National Insurance .C. of Egypt

٥١) راجع أيضاً : شركة التأمين الأهلية المصرية لجميع أنواع التأمين شركة مساهمة مصرية – ميزانية ١٩٥٣ والتي يتضح منها الأرباح الوفيرة على امتداد السنوات، محفظة رقم (٢٣) مصلحة الشركات شركة التأمين الأهلية المصرية، مصدر سبق ذكره، شركة التأمين الأهلية المصرية، لنظام الأساسي، مصدر سبق ذكره.

٥٢) راجع: علي أحمد شافعي، مرجع سابق، ص ١٥٧–١٥٩، يضاف إلى ما ذكره هذا المرجع، اجتهاد الباحث وامعان العقل والفكر، في علاقات المجتمع المصري وتجاربه، من واقع معاشنا وتجاربنا.

٥٣) هو الشيخ الإمام محمد عبده (١٨٤٩ – ١٩٠٥م)، من دعاة النهضة والإصلاح في العالم الاسلامي ، حركة التجديد عنده تهدف إلى القضاء على الجمود الفكري والحضاري وإعادة إحياء الأمة الاسلامية لتواكب متطلبات العصر وهو من أبرز المجددين في الفقه الإسلامي في العصر الحديث ، عين مفتياً للديار المصرية منذ عام ١٨٩٠م وحتى وفاته عامة ١٩٠٥م، مارس السياسة وله الكثير من الفتاوى والمؤلفات، راجع: http:// ar.wikipedia.pry/wi

٥٤) فتوى الشيخ محمد عبده ، عن مشروعية أعمال التأمين .

راجع : http:// www.misrlife.com/pages253/fatwa

٥٥) رأي فضيلة الشيخ / محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر في مشروعية أعمال التأمين

http:// www.misrlife.com.Ibia

٥٦) الدكتور محمد البهي ، عضو مجمع البحوث الاسلامية ومدير جامعة الأزهر ووزير الأوقاف سابقاً راجع : http:// www.misrlife.com/pages/255/fatwa

٥٧) الشيخ عبدالوهاب خلاف هو أستاذ الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق جامعة القاهرة (من أعمال المؤتمر السابع لمجمع البحوث الاسلامية)، راجع :http://www.com. Op. Cit

٥٨) الشيخ نصر فريد محمد واصل، مفتي الجمهورية (سابقا) راجع: http:// www.com, Op .Cit

٥٩) فتاوي شرعية في التأمين. شركة مصر القابضة للتأمين.

راجع: http:// www.misrlife.com.op.Cit

60) Ibid, op. p. 196

٦١) مصلجة الشركات، شركة الأسكندرية للتأمين شركة مساهمة مصرية "The Alexandria Insurance Company"، عقد الشركة الابتدائي والنظام، محفظة رقم(٢٥)، ملف ١٨٢-١٢٨/٣ جـ٢ كتيب رقم ٢٦.

٦٢) أمين يحيي، نجل أحمد يحيي من كبار تجار القطن بمدينة الأسكندرية ، وشقيقه عبد الفتاح من أهم الشخصيات الاقتصادية والسياسية في مصر، فقد تولى عبد الفتاح رئاسة الوزراء المصرية في الفترة من ١٩٣٣م وحتى عام ١٩٣٤، أي بعد تأسيس الشركة بخمس سنوات ولما لذلك من أثر عى نشاط الشركة وأعمالها في عصرتحكم فيه الباشوات، ورجال المال والأعمال مع ما هو معروف عنهم من اتصالهم بالقصر ورجاله، والأحتلال وقادته.

راجع . عبد الفتاح يحي باشا ، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

http:// ar.wikipedia.org/wiki/

٦٣) مصلحة الشركات محفظة رقم(٢٥)، مصدر سابق.

٦٤) نفسه، ص ١١.

٦٥) نفسه.

٦٦) نفسه، ص ١٢٨

٦٧) إحصاء شركات المساهممة ١٩٤٩ /١٩٥٠، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٩.

٦٨) نفسه، ص ٧٤٠.

٦٩) – البنك الأهلي المصري ١٩٩٨/ ١٩٤٨، مطبعة البنك الأهلي، راجع صفحات مختلفة ص ٦٣ ، ٦٦ ، ١٠٦/٨٦.

– أمين مصطفى عفيفي عبد اللا ، تاريخ مصر الاقتصادي والمالي في العصر الحديث ، مرجع سابق ص ص ٣٣١– ٣٦٨.

– جان شاتس ، نحو التجارة في مصر مرجع سابق ، ص ص ٣٨–٤٥.

٧٠) مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التي يوجد استغلالها الرئيسي في مصر يونيو ١٩٤٢، وزارة المالية، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ،١٩٤٢، ص ص ٧٢٠–٧٢١

٧١) هذا الجدول من تصميم الباحثه وجمعت مادته من وثائق مصلحة الشركات وإحصاء الشركات المساهمة كما هو موضح فيما يلي ...

٧٢) مصلحة الشركات، محفظة رقم(٢٥).

٧٣) إحصاء شركات المساهمة، ١٩٤٢ ص ٧٥٢.

٧٤) مصلحة الشركات، محفظة رقم(٢٦)، إحصاء شركات المساهمة، ١٩٤٢، ص ٧٩٣.

٧٥) إ حصاء شركات المساهمة ، ١٩٤٢ ص ٧٥٨ .

٧٦) مصلحة الشركات، محفظة رقم(٢٠)، إحصاء شركات المساهمة، ١٩٤٢، ص٨٨٣.

٧٧) نفسه ، محفظة رقم ٢٥ ، إحصاء شركات المساهمة ،١٩٤٢، ص ٧٢٤.

٧٨) نفسه ، محفظة رقم (٢٤).

٧٩) نفسه. محفظة رقم (٢١) .

٨٠) ملحق الوقائع المصرية ، العدد ١١٩ ، الصادر في ١٩٥١/١٢/٣١، بمرسوم بتأسيس شركة مساهمة مصرية تدعي "شركة التأمينات المصرية " .

٨١) راجع – علي أحمد الشافعي ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

٨٢) راجع مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٢٣) .

٨٣) راجع – مصلحة الشركات ، محفظة رقم (١٩) ، شكاوي من الموظف المصري بالشركة ، ملف ١٨٢ – ١٦٥/٣ جـ١ شكاوى .

٨٤) نفسه .

٨٥) راجع – فتاوى الشيخ محمد عبده والشيخ سيد طنطاوي والدكتور محمد البهي وغيرهم.

٨٦) إ حصاء شركات المساهمة، ١٩٤٢، مصدر سابق ، ص .٧٥٢

٨٧) نفسه .

٨٨) البنك الأهلي المصري ، ١٨٩٨- ١٩٤٨ ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

٨٩) إحصاء شركات المساهمة ، ١٩٤٢ ، مصدر سابق ، ص ٧٥٣-٧٥٤.

٩٠) مصلحة الشركات ،محفظة رقم (٢٦)، مصدر سابق .

٩١) نبيل عبد الحميد ، النشاط الاقتصادي للأجانب ١٩٢٢-١٩٥٢، مرجع سابق ، ص ٤٢٠- ٤٢١.

٩٢) مصلحة الشركات ،محفظة رقم(٢٦) ، مصدر سابق .

٩٣) نفسه ، كشف رقم (٣) .

٩٤) إحصاء شركات المساهمة ،١٩٤٢ ، مصدر سابق ص ٧٩٣.

٩٥) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٢٦)، مصدر سابق، نفس الملف جـ٢، ص ٥.

٩٦) إحصاء شركات المساهمة، ١٩٤٢، مصدر سابق، ص ٧٩٤.

٩٧) أمين مصطفى عفيفي عبد اللا ، مرجع سابق، ص ٣٣١.

٩٨) إ حصاء شركات المساهمة، ١٩٤٢، ص ٧٩٤،

٩٩) نفسه ، ص ٧٩٥.

١٠٠) مصلحة الشركات ،محفظة رقم (٢٦)، مصدر سابق ، كشقف رقم ٣.

١٠١) إحصاء شركات المساهمة، ١٩٤٢، ص .٧٩٦

١٠٢) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٢٦)، كشوف المستثمرين المصريين والأجانب ص ٨٨/٨٦ ملف ١٨٢- ١٥٨/٣ جـ١

١٠٣) القانون رقم ١٣٨ في ١٩٤٧/٧/٢٩، وقد حدد القانون نسب التمصير كما يلي:

٤٠% على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة من المصريين ، ٧٥% على الأقل من المستخدمين الموظفين من المصريين ، ٩٠% على الأقل من العمال من المصريين، ولا يقل مرتبات وأجور المستخدمين عن ٦٥% من الأجور التي تدفعها الشركة، كذلك لا يقل أجور العمال عن ٨٠% من مجموع أجور العمال التي تدفعها الشركة

راجع - مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٦١ ملف ١٨٢ -/١٠ جـ١، ص ٢٥٥، نبيل عبد الحميد ، مرجع السابق ص ٤٣٧ -٤٣٨ .

١٠٤) مصلحة الشركات، محفظة رقم (٢٦) مصدر سابق نفس الملف، كشوف جدول المستخدمين.

١٠٥) نفسه ، كشف ٣، ص٨ .

١٠٦) نفسه .

١٠٧) مصلحة الشركات ،محفظة رقم (٢٦)، مصدر سابق ، كشف رقم ٣٠

١٠٨) نفسه ، كشوف ٨٦–٨٨.

١٠٩) راجع : نبيل عبد الحميد ، مرجع سابق .

١١٠) مصلحة الشركات ،محفظة رقم(٢٦) ، مصدر سابق .جدول مرتبات المستخدمين المصريين والأجانب ،ملف ١٨٢ – ١٥٨/٣ ص ٨٦–٨٨.

١١١) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢ ، ص ٧٥٨–٧٦٠.

١١٢) مصلحة الشركات محفظة رقم ١٩ شركة الاسكندرية للتأمين على الحياة "The Alexandria Insurance Company" ، تملف رقم ١٨٢ – ٣/ ٢٦٥ جـ١.

113) The Alexandria Insurance Company , Exercice ,1950.

١١٤) مصلحة الشركات، محفظة رقم(٢٤)، شركة التأمينات التجارية المصرية، مصدر سابق.

115)Commercial Insurance Company of Egypt Assemblee Beneral ordinaire Du 30 mars 1951. Exercice, 1950.

١١٦) راجع

– نبيل عبد الحميد ، الأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٨٨٢– ١٩٥٢، جـ١، مرجع سابق ، ص ١١٩–١٦٩.

– نبيل عبد الحميد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثره في المجتمع المصري ١٩٢٢–١٩٧٢،مرجع سابق ، ص ٢٧١–٣٣٨ .

– نبيل عبدالحميد، اليهود في مصر ١٩٤٧/١٩٥٦ الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ٠١٧–٤١

١١٧) مصلحة الشركات ، محفظة رقم ٢١ شركة النيل للتأمين ، ملف ١٨٢ ٣/٤٢٧ جـ١ ، ملحق الوقائع المصرية ١٨ سبتمبر ١٩٤٧

118) The Nile Insurance Company Report of the Board of Deirdre Accounts and balance sheet. For the financial year Ended 31st. December ,1952.

١١٩) مصلحة الشركات ، محفظة رقم (٢١)، مصدر سابق .

120) The Nile Insurance Company . OP. cit

١٢١) مصلحة الشركات ، محفظة رقم(٢١) ، مصدر سابق .

١٢٢) ملحق الوقائع المصرية العدد ١١٩ ، مرجع سا بق ،

١٢٣) مصلحة الشركات ،محفظة رقم(٢٢) ، ملف ١٨٢ – ٣ /٤٨٦ جـ١ .

١٢٤) نبيل عبد الحميد، النشاط الاقتصادي للأجانب وأثرهم في المجتمع المصري ١٩٢٢-١٩٥٢، مرجع سابق، ص ٣٣١ .

١٢٥) راجع: ما ذكرناه عن الشركات السابقة – نبيل عبد الحميد المرجع السابق، ص ٣٣٥.

١٢٦) راجع: نبيل عبدالحميد، محاولات تمصير النشاط الأجنبي، ص ٤١٥، والصفحات التالية.

١٢٧) علي أحمد شافعي، مرجع سابق ،ص ص ١٦٥-١٦٨.

١٢٨) نبيل عبد الحميد ،مرجع السابق ، ص ٣٣٦ .

١٢٩) نفسه ، ص ٣٣٦- ٣٣٧ .

١٣٠) مجلس النواب جلسة ١٩٥٠/٦/١٢- تقرير لجنة الشئون المالية، عن مشروع قانون خاص بالإشراف والرقابة على هيئات التأمين وتكوين الأموال. ملحق رقم ٢، ص ١١١.

١٣١) نفسه ، ص١٥.

١٣٢) وهذا واضح من مراجعة رؤوس الأموال وإدارة وتوزيع أرباح شركات التأمين المسجلة في مصر كشركات مساهمة مصرية، كما هو مبين عن بيانات الشركات التي ذكرناها، نتأكد من الصفة الأجنبية في كل أوجه التشغيل عن الفحص والمراجعة .

١٣٣) راجع في ذلك: نبيل عبد الحميد، مرجع السابق ص ٣٣٨.

١٣٤) محمد طلعت حسن حرب (١٨٦٧/١٩٤١) اقتصادي مصري ومفكر مشهور كان عضوا بمجلس النواب، وهو مؤسس بنك مصر ومجموعة الشركات التابعة له ، عمل على تحرير الاقتصاد المصري من التبعية الأجنبية، أسس بنك مصر العديد من الشركات العملاقة التي تحمل اسم مصر والتي منها شركة مصر للتأمين .

– راجع : طلعت حرب http://ar.wikipedia.org/wiki

– علي السيد عبد الرسول ، البنوك التجارية في مصر ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، رسالة دكتوراه ، جامعة الأسكندرية و ١٩٦١، ص ٤٥– .٤٧

١٣٥) علي أحمد شافعي ، مرجع سابق، ص ١٦٢.

١٣٦) مصلحة الشركات، حفظة رقم(٢٠)، شركة مصر للتأمين، ملف ١٨٢– ١٧٨/٣ جـ١

١٣٧) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٢، مصدر سابق، ص ٨٨٣–٨٨٤.

١٣٨) إحصاء شركات المساهمة ١٩٤٩/١٩٥٠، مصدر سابق ، ص ٧٤٩–٧٥١، أمين مصطفى عفيفي عبد اللا، مرجع سابق ، ص ٣٦٥.